النِظام الدولي: دِراسة نظرية في المفهوم والخصائص وآليات التغيير

م.م. مروان سالم العلي قسم العلاقات الدولية-كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل.

المقدمة

لا يخطئ من يظن إن دراسة النظام الدولي كمعطى ورما كمفهوم باتت ملحة في ظل السيولة التي اتسمت بها هيكليته ووفائعه،وخضوع منظوماته لمعطيات التغيير التي تجاوز تأثيرها وظيفته المجتمعية،لتلوح أبعاده.وبهذا المعنى عدت دراسة النظام الدولي تتعدى الغاية الأكاديمية والمعرفية البحتة لصالح غاية اكبر ترتبط بمستقبل السياسة الدولية فبقاء العالم واستمراره وازدهاره أصبح رهن بفهم طبيعة النظام الدولي وآليات وتفاعلاته وعلاقاته الداخلية.مثلما غدا ذلك البقاء وحيويته مرتبط باليات الأداء الدولية،المؤسساتية منها أو الدولاتية والتي كدت القوى الدولية النفس لابتكارها.

أهمية الدراسة

إنَّ أي بحث أو دراسة تبدأ بتحديد الأهمية،لذا كان من الواجب علينا إيضاح أهمية دراستنا النابعة من إنها تحظى بأهمية واسعة كونها دراسة نظرية تبحث موضوع النظام الدولي وخصائصه وهيكليته واليات التغيير فيه ومكانة تلك الأليات في استراتيجيات القوى الكبرى،إذ يُعد التغيير سمة كل العصور.فلولاه لم حدثت النتائج الكبيرة،وبالتالي لم يكن العالم ليشهد التطور المذهل في أدوات حياته المادية وأدواته الفكرية.

إشكالية الدراسة

حمل لنا موضوع الدراسة عنواناً لإشكالية كبيرة،اكتظت بالعديد من التساؤلات وأثارت الجدل في محاولة لإثباتها أو وصولاً إلى نتيجة تُفندها،ومنها:ما المقصود بالنظام الدولي؟وما هي خصائصه؟وما هي جدلية العلاقة الترابطية بين مكانة التغيير وآلياته والاستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى؟تلك التساؤلات وغيرها كثير حملتها إشكالية الدراسة لتكون الشيء المفقود المراد البحث عنه وإيجاده وسبر أغواره لإثباته أو تفنيده.

فرضية الدراسة

إن طبيعة الدراسة تقوم على فرضية مفادها:إن النظام الدولي الجديد لم يأخذ صورته الكاملة بعد وان البيئة الدولية بدت تشهد الكثير من التفاعلات وآليات التغيير،التي تركت تأثيراتها على النظام الدولي وهيكليته،وبالتالي فانه كلما كانت قدرة الاستراتيجيات الدولية في توظيف قواها الشاملة وآليات التغيير تلك بشكل فاعل،كلما كان التغيير عال المستوى وسيصب لمصلحتها والعكس صحيح في حال غاب ذلك التوظيف.

منهجية الدراسة

إنّ أي بحث أو دراسة علمية لتكون أكثر دقة ولتبلغ مبتغاها وهدفها،لابد أن تركن إلى تحديد منهج علمي. ولسعة الموضوع وشموليته اعتمد الباحث مناهج عديدة،منها:(المنهج التاريخي):الذي كان لابد منه للوقوف على الخلفية والجذور التاريخية للنظام الدولي ولمراحل التغيير الذي مر بها..كما تم الاستعانة بـ(المنهج الوصفي التحليلي)في إطار وصف التغيير ومكانته في النظام الدولي وتحليل ذلك النظام ومراحله وتبيان خصائصه وفواعله،وبما إن الدراسة تعنى بتحديد تفاعلات النظام الدولي وتأثيره في

رصد وتأمين مراكز القوة وادوار القوى الدولية الفاعلة ومعاملات التبادل السلوكي بمدخلاتها ومخرجاتها،وما يمكن إن ينطوي عليه من بروز قوى جديدة في ذلك النظام من خلال توظيف أليات التغيير،فقد تم اعتماد(منهج التحليل النظمي).

المبحث الأول: النظام الدولي:(المفهوم، والخصائص، والهيكلية)

ليس ثمة شك إنّ الوصول إلى ما أطلق عليه النظام الدولي(الجديد)وما لحقه من إجراءات استهدفت البيئة الدولية بشكل عام والبيئات الإقليمية بشكل خاص..لم ينطلق من فراغ،بل انه تعبير عن تطور تاريخي مر بمراحل عديدة،وتميز بالعديد من الخصائص التي ميزت كل مرحلة من المراحل حتى وصل لصيغته الراهنة. وانطلاقاً من هذه الحقائق،وجد الباحث إن الضرورة تُحتم عليه التعرف على النظام الدولي ومضمونه وآلية عمله وخصائصه وعناصره الفاعلة التي تكتسب من خلالها هويته،من خلال معالجة الإطار المفاهيمي له.

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي

تعرض النظام الدولي للعديد من المفاهيم التي تطورت بتطور العلاقات الدولية ومتغيراتها وتفاعلاتها.وقد اهتمت فئة من علماء السياسة بهذه المسألة،فوضعت النظم النظرية ووظفتها في دراسة السياسة معتبرةً إن الحياة السياسية في مجتمع ما،ليست سوى كتلة من التفاعلات تحيط بها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.

أولاً: في معنى النظام

لقد أصبحت فكرة النظام من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية،الهادفة إلى كشف أنماط من التفاعلات في السياسة الدولية،وكلمة "النظام" هي ترجمة لكلمة(Order)الانجليزية المشتقة من الكلمة اللاتينية (Order)بمعنى "خط مستقيم ونظام"[1] والكلمة لغة من

نُظم وتعني من ضمن ما تعنيه الترتيب المنظم والمتواتر، وهو حالة من التوافق والإنضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطراب،والالتزام بالقانون واحترام السلطة، والنظم التأليف،والتنظيم جمع أجزاء متآزرة لاداء غرض معين[٢].أي بإيجاز النظام يعني مجموعة القواعد التي تحكم ظاهرة أو مجموعة ظواهر سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية.

ومن معاني النظام النسق،والنسق هو التنظيم والتناسق،أي الانتظام في الوحدة العضوية تدرجاً،والنسق يعني المنتظم أي أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل التي تتواجد خلال وقت معين،والتي ترتبط فيما بينها بعلاقات متبادلة معينة بحيث إذا حدث تغير في أي من هذه العلاقات،فان بقية العلاقات تتغير تبعاً لذلك[٣].ويراد بالنظام أيضاً التنظيم وهو عبارة عن كيان عام تترابط مكوناته وعناصره على نحو يجعله يتفاعل وينبلور في النهاية بشكل متميز عن غيره[٤].وبذلك نكون أمام حقيقة مغبة الالتباس بين مصطلحي النظام "و النسق" والمصطلحين يراد بهما مجموعة العناصر والوحدات التي ترتبط بمجموعة علاقات اعتمادية متبادلة،سواء أكان هذا النظام هو نظام سياسي لدولة ما أو النظام الدولي[٥].ووجدا روبرت داهل)إن من الضروري معرفة جوانب أساسية عند دراسة النظام،هي:حدوده،أي ما يقع في إطاره،وما يقع خارجه،وإن أي نظام،هو بالضرورة نظام فرعي من نظام أخر اكبر منه[٦].وبذلك يبدو بان النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمر،الذي ربما يمتد إلى الهيكل التنظيمي للنظام أو أدائه الوظيفي،سواء تعلق ذلك بالمضمون أو السلوكيات والعلاقات المتبادلة بين أطرافه أو لقيمه وأفكاره ومفاهيمه.

ثانياً : في معنى النظام الدولي

تتباين الرؤى وتتفاوت التصورات وتتعدد التعريفات إزاء النظام الدولي باختلاف المنطلقات التي يستند إليها المتخصصون والتي تحكم نظرتهم له.فرجال القانون الدولي يعرفونه باسم المجتمع الدولي وهم يعنون بهذا البيئة التي تنشأ فيها قواعد القانون الدولي العام.وبالتالي فهو مجموعة الوحدات السياسية المستقلة(الدول)التي ترتبط بعلاقات منتظمة تنطوي على احتمالية استخدام العنف[٧].أما الباحثون السياسيون ودارسو العلاقات الدولية رغم اختلافهم حول تعريف محدد للنظام الدولي.لكن يكاد يتفق الجميع على سماته الرئيسية العامة وعوامل تكوينه. فقد عرفه(ديفيد ايستون)بانه شبكة من العلاقات والتفاعلات والأدوار السياسية التي تتم من خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع الذي يضطلع بوظائف الشامل عن طريق استخدام الإكراه المادي المشروع أو التهديد به[٨].ومن جهتهما(رمون ارون وستانلي هوفمان)عرفا النظام الدولي بانه مجموع العلاقات التي تنشأ بين مجموعة معينة من الوحدات السياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتطوير كيان كلي لتلك العلاقات[٩].أما(هولستي)فعرفه بانه تجمع يضم هويات سياسية مستقلة.دول.أمم.قبائل.أو إمبراطوريات.تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقاً لعمليات منتظمة[١٠].ونظر(جوزيف فرانكل)إليه على انه مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بانتظام وبتكرار وفق مسالك مرتبة..سواء أكان هذا التفاعل تعاونياً أو تصارعياً وسواء أكان سياسي أم اقتصادي أم ثقافي..الخ[١١].

والجدير بالذكر إن(النظام الدولي)و(التنظيم الدولي)و(المنظمة الدولية).مصطلحات يتردد ذكرها في الدراسات المعنية بالعلاقات الدولية والقانون الدولي العام والتنظيم الدولي.وحينما يُذكر أي منهما-بصفة عامة-إنما يراد به ذلك الشكل المتقدم من أشكال تنظيم العلاقات الدولية

في غرض واحد أو أغراض عدة،بما يتفق وواقع المجتمع الدولي القائم على تعدد وحداته السياسية(الدول).ورغم ذلك فان لكل مصطلح خصائص تميزه عن غيره سواء بالمفهوم أو بالطبيعة أو بالنطاق[١٢].فبينما ينصرف مصطلح(النظام الدولي).كما ذكر أعلاه،إلى كافة التنظيمات والعادات والتقاليد والمبادئ والأسس والقواعد القانونية وغير القانونية التي تنظم العلاقات الدولية بكافة مجالاتها. والمميزة لجماعة بعينها،والتي تواطأت هذه الجماعة على قبولها وأتباعها في تنظيمها لما ينشأ داخل إطارها من علاقات وروابط[١٣]..إي أن نطاق دراسة النظام الدولي تشمل أنشطة عدة من جوانب العلاقات الدولية كالمعاهدات والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمؤتمرات والحروب وغيرها إلى جانب المنظمات الدولية بمعناها الاصطلاحي[١٤].نجد إن مصطلح(التنظيم الدولي)يراد كل أشكال التعاون بين الدول وفق القانون الدولي التي تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين..أي هو التركيب العضوي للجماعة الدولية،ومجموعة الأنشطة والمؤسسات التي يحتويها إطار العلاقات الدولية منظوراً لها من وجهة نظر حركة ديناميكية تشمل دراسة الوضع الراهن لنظم الحياة الدولية بما ينطوي عليه من نقص وقصور مع استشراف مستقبل تلك النظم[١٥].

أما(المنظمة الدولية)فهي هيئة دائمة ذات إرادة قانونية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء تتفق الأطراف فيما بينها على تشكيلها لتنظيم العلاقات والتعاون فيما بينها،وهي وليدة اتفاق مُنشئ باعتبارها وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجال أو مجالات معينة،اتفقت إرادة الدول الأعضاء على تحديدها[١٦].وعليه فان المنظمة الدولية هي تجسيد لفكرة التنظيم الدولي..أي أن المنظمة الدولية هي مشروع،والتنظيم الدولي هو فكرة[١٧].ومن حيث النشأة يعد مفهوم التنظيم الدولي اسبق في وجوده من مفهوم المنظمة الدولية،ذلك إنه ظهر بمفاهيم أخرى سابقة عن وجود

المنظمات الدولية بمفهومها الحديث،كالأحلاف والتكتلات والاتحادات،وما المنظمات الدولية إلاّ نموذج حديث من نماذج التنظيم الدولي،أي أن التنظيم الدولي هو الغاية التي تسعى إليها المنظمات الدولية[١٨].والشيء الجدير ذكره هنا،انه خلال السنوات الخمسين المنصرمة حدث تطوران لم تشهد لهما الإنسانية مثيلاً من قبل،الأول:إن جميع دول وحكومات العالم قد أصبحت ولأول مرة في التاريخ،داخل إطار مؤسسي واحد،وهي ظاهرة لم تعرف موجات التنظيم الدولي المتعاقبة منذ ويستفاليا،أي انه لأول مرة،تتطابق حدود التنظيم الدولي جغرافياً ووظيفياً مع حدود النظام الدولي مع فارق مهم، وهو إن العضوية في التنظيم هي للدول ممثلة في حكوماتها،بينما هي في النظام للفاعلين الدوليين كلهم،سواء كانوا دولاً أم لا،والثاني،انه ولأول مرة أيضاً في تاريخ البشرية،تتحول الكرة الأرضية كلها إلى وحدة واحدة ترتبط الأجزاء معاً بشبكة هائلة ومعقدة من المصالح..حتى بات من المتعذر على أي دولة الانعزال عن الآخرين[١٩].

وما يخلص إليه الباحث بهذا الشأن،إن مفهوم النظام الدولي بتقديره يحتمل معنيين ووظيفتين غير منفصلتين، فهو نسق من انساق التحليل المعنية مباشرة بانماط التفاعلات الدولية على مستوياتها الثلاثة(العالمي والإقليمي والوحدات أو الأطراف المكونة لها في تأثيراتها المتبادلة)،فضلاً عن انه مجموعة من المفاهيم والقيم والمبادئ المحكمة التي تسود المجتمع الدولي في فترة ما ويخضع لها وحداته(المترابطة بفعل التفاعل)طوعاً أو كرهاً،وان معظم التعاريف التي تناولت النظام الدولي عرفته بمعطيي الفعل والحركة بوصفه نظاماً حركياً يمكن أن تفسر داخله كافة التفاعلات بالنسبة للوحدات الدولية.

ثالثاً: في معنى النظام الدولي الجديد[٢٠]

قد لا نعدو الحقيقة عندما نقول:إن بحث موضوع النظام الدولي الجديد مسألة جد مهمة في الفكر الاستراتيجي العالمي،كونها تترافق مع تحولات عالمية كبيرة جعلت البحث في موضوعة ذلك النظام ليست باليسيرة بمكان. ولعلنا لا نضيف جديداً إذا ما قلنا إن مفهوم ذلك النظام شاع كأهم ملامح مرحلة ما بعد الحرب الباردة وطرح بكثافة أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية وفي أعقابهما[٢٠].اثر تبني إدارة الرئيس الأمريكي السابق(جورج بوش الأب)لهذا المفهوم،وقيام أوساط إعلامية وسياسية وأكاديمية أمريكية وغير أمريكية بالترويج له والتبشير به بطريقة جعلته يسيطر على ما سواه من مفاهيم في حقل العلاقات الدولية[٢١].ومنذ ذلك الوقت بدت الولايات المتحدة تتحدث بشكل واسع عن نظام دولي جديد،لأسباب إستراتيجية معروفة،وعن الدور الذي يجب أن تلعبه فيه،مؤكدة على سعيها لقيادة العالم خارج الظلمات وفوضى الدكتاتورية[٢٢].ورغم إن تلك الدعوة لنظام دولي جديد أحيطت بمجموعة من الشعارات عن العدالة وحقوق الإنسان والمساواة بين الشعوب والديمقراطية،إلا انه كثيراً ما عبر ذلك النظام عن إرادة فرض الهيمنة وسياسات الأمر الواقع وإضعاف الخصوم،وصولاً إلى تحقيق أهداف ومصالح الدول المنحكمة.لذا فان هذا النظام لا ينتج عنه إلا تفاقم الأزمات والمآسي الاجتماعية والفوضى السياسية والفتن.وللحقيقة نقول:بان العالم وبعد سلسلة التحولات التي شهدها النظام الدولي،أصبح اقرب إلى المتغيرات الدولية منه إلى النظام الدولي الجديد،فالعالم يعيش في مرحلة انتقالية ذات تغيرات قد تقود إلى نظام دولي جديد.(فالنظام)يقصد به منظومة مقننة مترابطة في أجزائها ومكوناتها وأقسامها.أما مصطلح "دولي" فيستخدم في علم العلاقات الدولية نسبة إلى الدولة،وهي الشخص الفاعل الرئيس في العلاقات

الدولية.فمنظمة الأمم المتحدة وفروعها لا تضم إلا دولاً[٢٣].وقد وجد الباحث إن بعض المختصين في العلاقات الدولية يُفضلون استخدام مصطلح العالمي بدلاً من الدولي لانه أكثر دلالة على الواقع من وجهة نظرهم.كون هناك أشخاص دوليون كثر يشاركون الدولة في تحديد شكل النظام الدولي وطبيعته.رغم دور الدولة البارز في إقامة النظام الدولي.أما كلمة "جديد"والتي استخدمت في أعقاب الحرب الباردة.فإنها تعني تغير النظام الدولي السابق.وحدوث تحولات كبرى لصالح ولادة نظام دولي أخر.وكلمة "جديد" هي إضافة مؤقتة.لان النظام الدولي حين يتشكل وينيلور.ثم ينمو وينضج.لا يعود جديداً.بل يصبح حاضراً وواقعاً معاشاً[٢٤].ولذلك فقد إن معظم من تطرق لمفهوم النظام الدولي الجديدعرفه.بانه: "إحداث تغييرفي مجموعةداخل بوتقةنظام ماوصولاً لماهوعليه اليوم.بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد"[٢٥]. وإزاء ذلك.لم تكن نهاية الحرب الباردة إعلاناً عن قيام نظام دولي جديد بقدر ما كانت إيذاناً ببدء عهد جديد في العلاقات الدولية تتمثل بالأحادية القطبية وتعاظم دور المؤسسات الاقتصادية وينطوي على متغيرات عدة[٢٦]. وغدت التحولات الدولية تثير الكثير من الجدل بين الباحثين حول حقيقة وشكل النظام الجديد.بعد أن تباينت الأراء وتشعبت الطروحات حول مفهوم ذلك النظام بين مؤكد لوجوده.ومتشكك على اعتبار أنه لم يزل في طور التشكيل والنيلور.وبين منكر لوجوده.لينقسم المفكرون والباحثون بذلك إلى عدة اتجاهات بشان ذلك النظام. بالإمكان تصنيفها إلى ستة اتجاهات[٢٧]:

١. الاتجاه الأحادي:الذي يذهب إلى سيطرة القطب الواحد وهو الولايات المتحدة في غياب الخصم العسكري الاتحاد السوفيتي.فهنالك من الباحثين من اقر بواقعية الطروحات الأمريكية بوجود نظام جديد مستدلاً

على ذلك بوقائع حرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق وتكبيل العراق عقوبات قاسية تحت ذريعة تطبيق مبادئ وأسس النظام الجديد القائم على تطبيق مبادئ الأمم المتحدة من اجل حفظ السلم والأمن الدوليين[٢٨]

٢. الاتجاه الثنائي:الذي يذهب إلى القول إن النظام الدولي لم يتغير من حيث البنية،ولكنه تغير من حيث أقطاب الصراع من صراع غرب-شرق إلى صراع شمال-جنوب الذي يتميز بالاتكافؤ بين الطرفين.

٣. الاتجاه التعددي:الذي يرى إن الولايات المتحدة ليست الوحيدة المسيطرة على دواليب النظام الدولي.

٤. الاتجاه المعارض:باحثون أخرون معظمهم من دول عالم الجنوب عارضوا ونفوا وجود نظام دولي جديد، مستدلين بذلك إلى كون التحركات الأمريكية استندت إلى مبادئ وأسس معروفة،ولم تأتي بجديد فعلاً إلا إنها أليست تلك الوسائل والأسس ثوباً مختلفاً.فالسيطرة على ثروات الشعوب والتهديد بالقوة،والتدخل في الشؤون الداخلية للدول،أمور سبق أن مورست في السابق،بيد أن الولايات المتحدة قدمت ذرائع جديدة من قبيل(التدخل الإنساني والديمقراطية ومكافحة الإرهاب)وما إلى ذلك.

٥. الاتجاه العالمي:اتجه البعض إلى القول:بان الجديد في النظام الدولي هو إنه لم يعد دولياً إنما عالمياً لانه لا يقوم على وجود تفاعل بين الدول فحسب بل على أساس وجود فواعل أخرى غير الدول يمكن أن تؤدي دورها في ذلك النظام كالشركات المتعددة،والتكتلات الإقليمية الجديدة والمشكلات العالمية المشتركة..الخ[٢٩].

٦. وفريق أخر وجد إنّ نظاماً جديداً قد يولد من رحم النظام السابق وهو مازال في طور التكوين ولم تتضح ملامحه بعد.ولاسيما إن فكرة وجود قطب واحد متمثلاً بالولايات المتحدة تواجه رفضاً واضحاً من قوى دولية

فاعلة كروسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي،واليابان والصين وغيرها كثير،وهذا ما تبناه جل المفكرين الاستراتيجيين الأمريكان وفي مقدمتهم(بريجنسكي)و(كيسنجر)اللذان عرفا النظام الدولي الجديد بانه: مجموعة من التحولات والتغييرات التي يشهدها العالم والتي مازالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور بعد بشكل كامل"[٣٠].

ومن خلال تعدد الأراء والاتجاهات بشأن مفهوم وطبيعة النظام الدولي الجديد،نخلص إلى انه مفهوم نسبي وليس مطلق،كما إن الأسس التي جاء بها ذلك النظام هي مجرد أسس نظرية لم تدخل حيز التطبيق،وبالتالي فان النظام الدولي الجديد،ما هو إلا امتداد للنظام القائم على أسس غير متكافئة بين الشمال والجنوب.

المطلب الثاني: خصائص النظام الدولي

بهيكليته الراهنة يحمل النظام الدولي العديد من الخصائص التي هي محصلة التطورات السياسية والاقتصادية والتقنيةوالثقافية التي حققتهاوحدات النظام الدولي في ميادين عدةلتلبيةمتطلبات تفاعلاتها،ومن تلك الخصائص[٣١]:

أولاً: الشمولية

لم يكن من اليسير علينا،الحديث عن نظام دولي،قبل أكثر من قرن من الزمن،بعد أن كانت العلاقات بين الدول محصورة في نطاق ضيق،واتسمت بالمنافسة والصراع في نطاق الإقليم الأوربي فقط،غير أن بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأنا نلمح سمات وملامح النظام الدولي تبرز متمثلة بالمشاركة المتكافئة للدول كلها وتكثيف ظاهرة الاعتمادية الاقتصادية الدولية المتبادلة وظهور سرعة الاتصالات بحكم الثورة العلمية والتكنولوجية[٣٢]. وظهور الأسلحة النووية وما تبعها من نتائج على صعيد العلاقات الدولية[٣٣].وبدأنا نشهد بروز شبكة وأنماط جديدة من

العلاقات بين الدول تختلف في الخصائص والانتشار عن سابقتها.فهناك العلاقات التجارية والثقافية والإيديولوجية والسياسية والتربوية الواسعة،بسبب التطورات التكنولوجية ولاسيما في ميدان الاتصالات والمواصلات،تلك التطورات التي بدت تعيد هندسة الفضاءات الاقتصادية الدولية ورسم خارطة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية،وهذا الوضع قاد إلى زيادة وسائل التفاعل وتنوعها بين الدول ونتج عن ذلك غياب أولويات ثابتة فيما يتعلق بأهداف الدولة لعدم القدرة على إجراء تمييز واضح بين السياسة العليا والسياسة الدنيا ووجود وسائل تأثير كبيرة غير القوة العسكرية،ومحدودية دور الأخيرة[٣١].

ثانياً: عدمية التجانس

لا يختلف اثنان في القول بان واحدة من ابرز الحقائق الموضوعية التي تحكم النظام الدولي،تكمن بعدم تجانسه، سواء أكان ذلك على صعيد الوحدات التي يتشكل منها،أو على صعيد العلاقات والتفاعلات التي تجري بينها. فانقسام المجتمع الدولي جغرافياً إلى عدد كبير من الدول متمتعة نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون لكنها متباينة بشكل كبير من حيث الحجم والقوة،لعب دوره الواسع في خلق حالة عدم التجانس في النظام الدولي، ولاسيما إذا ما علمنا إن لكل دولة من دول العالم نظمها الداخلية وعاداتها وتقاليدها وقيمها وإيديولوجيتها الخاصة المختلفة والمتمايزة عن إيديولوجيات دول أخرى،وهذا انعكس سلباً على استقرارية النظام الدولي وأل إلى تغييب معطى التجانس فيه،كما إن التدرجية في توزيع مراتب القوة اوجد حالة من التعارض بين الدول الكبرى والقوية اقتصادياً والدول الصغيرة والضعيفة اقتصادياً،بين الأقوياء والضعفاء،بين الدول ذات الجيوش الضخمة والدول ذات الجيوش الصغيرة،كما أسهمت الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية المتخلفة تكنولوجياً وبين الدول الصناعية

المتقدمة تكنولوجياً وكذالك الفجوة في توزيع الثروة القومية في بلورة حالة عدم التجانس في النظام الدولي.وخلقت تبايناً في المستوى الصناعي والاقتصادي والتكنولوجي بين تلك الدول[٣٥].

فضلاً عن أن دول الجنوب تُشكل تكتلاً من الدول غير المتجانسة تعاني من أوضاع عدة كحالة الفقر والجوع والتخلف والأوبئة والأمراض والبطالة الواسعة وانخفاض مستوى الإنتاج واعتمادها على منتوج واحد في صادراتها للخارج الأمر الذي يجعل الدول الغربية تتحكم باقتصادياته[٣٦] ناهيك عن الانفجار السكاني والتبعية والنعرات الطائفية وغياب الاستقرار السياسي وضعف العلاقات الدولية وانعدام المساواة في القوه بين أعضاء المجتمع الدولي قد تفاقمت بشكل مخيف للغاية بسبب اختلاف الأديان والثقافات.والتي أمست مدعاة للصدامات والاشتباكات العابرة للحدود الحضارية.مما بات من الصعوبة إيجاد لغة مشتركة بين الدول[٣٧].زد على تنوع أشكال الفاعلين في النظام الدولي.كالمنظمات الدولية وتجمعات الإقليمية الجديدة..الخ. إلى جانب الدول.وامتلاكها قدراً من الاستقلالية في أداء وظائفها ما أتاح لها أنْ تمارس قدراً من النفوذ الخاص.وربما تلعب مسألة تعدد روابط التضامن التي قد تجد دولة معينة منخرطة فيها دوراً مهماً لانعدامية التجانس.حتى شكل معطى دائم في النظام الدولي.ورغم المحاولات المتكررة التي تبذلها الدول والمؤسسات الدولية لاحتواء الأزمات الدولية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها.فإن العالم ما يزال يعاني من مشاكل أساسية تلعب دوراً كبيراً في إثارة التوترات في العالم.ومنها الحروب الالكترونية[٣٨]وانتشار الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وأسلحة الدمار والتلوث البيئي والزيادة السكانية وعدم مؤاءمتها مع الموارد الاقتصادية ما سيزيد من حدة المشاكل الاقتصادية

وما ستؤول إليه من انعكاسات سياسية واجتماعية تزيد من اللاتجانس[٣٩].

ثالثاً: تفاعلية الوحدات الدولية ورفض العزلة

لا جدال في القول:بإن النظر إلى النظام الدولي كإطار جامد للعلاقات الدولية تبقى نظرة ناقصة ومتجزئة باعتبار إن العلاقات الدولية,إن كانت بين أعضاء النظام ذاته أو علاقاتها بين الدول والمنظمات والأنساق,هي سلسلة من التفاعلات والروابط والاستجابات[٤٠].والجدير بالذكر إن التفاعلات تتأثر في العديد من المتغيرات في شكلها وطبيعتها منها:عدد الأقطاب والأعضاء في النظام,وطبيعة العلاقات بين النظام ذاته سواء أكان تعاونياً أم تصارعياً,فاهيك عن التحالفات السائدة بين أعضاء النظام الدولي[٤١].وبهذا المعنى بإمكاننا القول:إن العلاقات بين الدول لا تخضع لأية مبادئ عامة,وإنما تشكل من خلال المصالح والقدرات الوطنية لمختلف أعضاء النظم. وبذلك تتحدد احد خصائص النظام الدولي في خاصية التفاعل مع البيئة المحيطة,عبر التأثر بها والتأثير فيها من خلال استقبال الطاقة والموارد الأساسية منها,التي تحتوي بدورها على نظم أخرى,فتنشأ علاقة تفاعلية وتبادلية بين النظام والنظم الموجودة في البيئة[٤٢].فبسبب تلك الثورة برزت ظاهرة الاعتمادية الدولية المتبادلة على نحو مكثف غير مسبوق,حتى أصبحت من الخصائص التي يتميز بها النظام الدولي المعاصر,بشكل دفع وحداته الدخول في تفاعلات تعاون وظيفي تصاعدي,تطلعاً للنمو الاقتصادي المتصاعد والرفاه الاجتماعي الدائم,بعد أن برزت لديهم قناعات بمحدودية قدراتهم وإمكاناتها على انجاز الأهداف المرجوة مالم يتم الاعتمادعلى الغيروعلى إمكاناتها الذاتية.لقد تغيّرت معالم الحياة ومعطياتها,وستتغيّر كثيراً عمّا هي عليه الآن,بعد أن أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة مترابط الأجزاء,بفضل الثورة العلمية

والتكنولوجية وتطور وسائل المواصلات ولاسيما المواصلات الجوية،مما أسهم بشكل كبير في زيادة حركة التفاعلات بين مختلف وحدات المجتمع الدولي[١٣].إذ تمكنت الشعوب بفضل تلك الثورة السريعة من تحقيق فوائد جد كبيرة حيث تمكنت ليس في نقل سلعهم فحسب إنما أفكارهم وتجاربهم وتطلعاتهم أيضا،وكان للعولمة الأثر الأكبر في خلق حالة التفاعل،وبذلك لم يعد بإمكان الدول العيش بعزلة لأن العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث،وأخذت الدول تدرك مفهوم التشاركية الجماعية التي بات من المتعذر إنكار دورها في السعي لإيجاد الحلول لبعض التحديات التي كانت تعترض سابقاً

رابعاً: الترابطية

إن أهم سمة تميز بها النظام الدولي هي الترابط بين أجزائه،بحيث أن أي تحولات كبرى تقع في جزء منه لابد أن تترك آثارها على الأخرى[١٤].والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة:فبقدر ما زعزعت الحرب العالمية الأولى استقرار توازن القوى الأوربي،فإنها دفعت إلى الأمام بنظام عصبة الأمم القائم على الأمن الجماعي، وبقدر ما أسقطت الحرب العالمية الثانية توازن القوى الأوربي،فإنها خلقت ولادة توازن عالمي جديد تمثل بالقطبية الثنائية بين القوتين العظميين وامتدت تأثيراته إلى معظم دول العالم،وفي الوقت التي أدت نهاية الحرب الباردة إلى انهيار القطبية الثنائية فإنها أكدت في الوقت ذاته وحدانية النظام الدولي وترابط أجزائه،لان هذا الحدث لم يؤدي إلى تحولات كبرى في أوربا فقط،بل أسهم أيضاً في تهميش دول عالم الجنوب.

خامساً: الفوضوية[١٥]وعدمية السلطة الدولية

لعل من ابرز الخصائص التي يتميز بها النظام الدولي تتمثل بافتقاره إلى سلطة عليا مخولة سياسياً وقانونياً بوضع القواعد التي على أساسها يقوم النظام بتأدية وظائفه في الاستجابة لمختلف أنواع التحديات التي

تفرضها البيئة الدولية.فلوحظة لم يعرف المجتمع الدولي سلطة عليا آمرة قاهرة تعلو بإرادتها على إرادات الدول المنشئة لها[١٥].بحكم إن الدولة انطلاقاً من اعتبارات السيادة لا تقبل أي قانون أو سلطة عليها إلا بإرادتها.ومن هنا فان غياب السلطة وقواعد السلوك يعبر عن وجود مجتمع منظم تنظيم ضيق تسوده الفوضوية في كثير الأحيان[١٦].ونظراً لما تتسم البيئة الدولية بالطبيعة الفوضوية.يرفض البعض إطلاق عبارة النظام الدولي للدول أو عبارة المجتمع الدولي على جماعة الدول.مثلاً في كتابه نظرية السياسة الدولية يصور(كينث والتز)الفوضى على إنها مأزق النظام الدولي.أي إنها حالة لا تستطيع أي دولة الفكاك منها مادام الطرف الفاعل متورطاً في هذه الفوضى.حتى بات البقاء الهدف الوحيد للدول ذات السيادة[١٧].فالنظام الدولي كما وصفه(هيدلي بول)هو نظاماً فوضوياً.يفتقر إلى آليات حل النزاع سلمياً.وتؤثر الحروب والقوة الصلبة في العلاقات بين دوله تأثيراً كبيراً.بيد أن غياب الحكومة العالمية والفوضى لا يعني غياب الاتفاقات بين الدول أو انعدامها.إذ من الممكن أن تشكل العلاقات الدولية مجتمعاً حتى في حالة الفوضى أو في ظل انعدامها وغياب النظام[١٨].وهذا ما اشار له(روبرت غيلبن):انه رغم اتسام النظام الدولي بالفوضى أي غياب سلطة حكومية رسمية.فان النظام يمارس عنصراً من السيطرة على سلوك الدول.غير إن طبيعة هذه السيطرة ومداها يختلفان عن طبيعة السيطرة التي يمارسها المجتمع الداخلي على سلوك الأفراد.فعندما نتحدث عن السيطرة على النظام الدولي:فانه يجب أن يفهم هذا المصطلح بانه السيطرة النسبية أو السعي إلى السيطرة.فليس هناك سيطرة لأي دولة قط سيطرة تامة على أي نظام دولي[١٩].ومن جهته أكد(بريجنسكي)بان ما يسود العالم اليوم.ما هو إلا نوع من الفوضى.فالولايات المتحدة وبرغم ما تمتلكه من مقومات القوة.غير

إنها لا تستطيع إن تصبح الشرطي العالمي الأوحد،ولا تستطيع أن تفرض نظاماً عالمياً محدداً،ومن ثم فأن العالم يسير نحو حالة معقدة وعنيفة من التشابك والفوضوية ،والحقيقة إن حالة الفوضى في النظام الدولي،ليست بالحالة الجديدة بل هي لصيقة بكل تغيير في النظام الدولي[٥٠].

وإذا ما استقرانا بشكل موجز خصائص النظام الدولي الجديد،لوجدنا أن الدعوة الأميركية لذلك النظام اقترنت مع محاولات لإعطاء ملامح محددة له،فإذا كانت الأهداف المعلنة لذلك النظام تتصل بالاتجاه الأخلاقي للعلاقات الدولية والمتجسدة بردع العدوان ومنح الأولوية للمسائل الاقتصادية والتكنولوجية[٥١]ومواجهة المشكلات التي تهدد السلم،وعدم التدخل في شؤون الدول،وتكريس حقوق الإنسان،وتقديم المساعدة لدول عالم الجنوب وتقليص الهوة بينه وبين الشمال المتقدم..الخ من أهداف تم الإعلان عنها[٥٢]فان الأهداف الخفية لذلك النظام تحمل في طياتها التطور الواقعي للعلاقات الدولية التي كشفها الأهداف والخصائص التالية:

١. إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية والعسكرية،وتنامي ظاهرة الاعتمادية المتبادلة بشكل غير معهود وبروز صورة جديدة من صور تقسيم العمل الدولي.

٢. انتقال الصراع العالمي،بعد انهيار التوازن الدولي،من صراع سياسي وعسكري إلى صراع اقتصادي. ومن صراع بين الشرق والغرب إلى صراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير[٥٣].

٣. الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى نظام القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة،أو بعبارة أصح هيمنة الولايات المتحدة شبه المطلقة على هذا النظام،والتأكيد على دورها قائداً للمجتمع الدولي عبر انفرادها بعناصر القوة والنفوذ[٥٤]،بفعل التمركز الشديد لمقدرات القوة،مما يمنحها ميزة التفوق على بقية الوحدات في النظام الدولي.

٤.إنهاء احتكار الدولة لمجال العلاقات الدولية لصالح تعاظم العلاقات عبر القومية:إذ أصبح النظام الدولي أكثر تعقيداً بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الدول المستقلة وزيادة وحدات القوى الدولية.فلم تعد الدول الكبرى أو الدول فقط في الوقت الحاضر هي المؤسسات السياسية الوحيدة التي تقوم بدور مهم في النظام الدولي.بل دخلت إليها المنظمات الدولية والإقليمية الجديدة.والشركات الكبرى.والجماعات الثورية ومراكز القوى الدينية وغيرها.

٥. الدعوة للانتقال إلى اقتصاديات السوق والخوصصة.انطلاقاً من تصور أمريكي يرى إن الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وإنه يصلح لجميع دول العالم[٥٥].

٦. الهيمنة الأمبركية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة.والتقليل من أهميتها.واستخدامها إلى جانب المنظمات الإقليمية لتحقيق مصالحها.وتهميش الشرعية الدولية[٥٦].والتدخل الأميركي في الشؤون الداخلية للدول تحت شعارات الدمقرطة وحقوق الإنسان.واستخدام القوة العسكرية دون ضوابط[٥٧].

٨. تهميش كتلة عالم الجنوب:فهناك أقلية من الدول تقدر نسبتها بـ(٢٥٪)من الدول تعيش في رخاء اقتصادي ورفاه اجتماعي.وأغلبية تقدر نسبتها بـ(٧٥٪)من دول العالم تعيش البؤس والفقر والتخلف.وهذا ما يدلل أن الوضع الدولي الراهن يؤشر لنا إن كتلة عالم الجنوب ضعيفة التأثير سياسياً واقتصادياً في التفاعلات الدولية[٥٨].

٩. تدخل اكبر للبنك والصندوق الدوليين في شؤون العالم الفقير والنامي.وبشكل تعود فيه الهيمنة إلى جماعة ضغط أمريكية-أوربية كنموذج للتسلل الغربي إلى العالم عبر هاتين المؤسستين الماليتين[٥٩].

المطلب الثالث: وحدات النظام الدولي وهيكليته

استقرت نظريات السياسة الدولية على إن النظام الدولي يمثل هيكلاً(STRUCTURE)يضم وحدات سياسة تدخل مع بعضها البعض في شبكة معقدة ومتداخلة من التفاعلات المتعددة الأغراض والمقاصد.هذه الشبكة يمكن وصفها(بمتغيرات القدرة)التي تطلق على توزيع الموارد والقدرة على استخدامها لتحقيق الأهداف وهو عامل ديناميكي مهم في النظام السياسي الدولي[١٠].في ضوء ذلك يبدو أن النظام الدولي يشتمل على أربعة مكونات رئيسة متفاعلة مع بعضها[١١]:"١.وحدات النظام:ويراد بها الفاعلين الذين يقومون بادوار معينة داخل النظام.وفي مقدمتهم الدول وكيانات أخرى من غير الدول.وهي التي تمنح النظام صفة الدينامية والحركية.٢.بيئة النظام: وهي الوسط الذي تتحرك ضمنه وحدات النظام فتتأثر به وتؤثر فيه وتقيم علاقاتها ضمن إطاره سواء بصيغة التعاون أو التصارع أو الاثنين معاً.٣.عملية التفاعل بين وحدات النظام.٤.هيكل النظام:وهو البنيان الذي تنتظم فيه وحدات النظام على وفق توزيع القوة بينها.٥.المؤسسات:ويقصد بها مجموعة من القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة".وللوقوف على مضمون ودلالات وحدات وهيكلية النظام الدولي.افرد الباحث لهما حقلين مستقلين.أوردهما على النحو الآتي:

أولاً: وحدات النظام الدولي

١) الدولة: يُكاد يوجد ثمة اتفاق بين المعنيون في العلاقات الدولية على انه رغم تعدد الفواعل الدولية التي ظهرت في النظام الدولي عبر مراحل تطوره إلا إن الدولة ما تزال تمثل الفاعل الأساسي في النظام الدولي والتي تحتل الأولوية الأكثر أهمية وتقوم بالدور الرئيسي فيه.بحكم تمتعها بالسيادة[١٢].فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من الفواعل الدولية. فتمتع الدولة بالسيادة يعني إن لها شخصية قانونية.أي القدرة

على التمتع بالحقوق والواجبات وتعد عندئذ شخصاً معنوياً[١٣]. كما أن الدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة والنفوذ تعد الفاعل الرئيس إن لم نقل الوحيد القادر على إحداث الفعل السياسي الخارجي المؤثر،ومن ثم إن ما عداها من فواعل وان اتخذت صفة دولية كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات..الخ ما هي إلا أدوات بيد الدولة لتحقيق أهداف أنيطت بها[١٤]. بيد إن من الواجب أن تتوافر في الدولة عدة خصائص لكي تكون فاعلة في النظام الدولي،وأبرزها أن يكون لها شخصية معنوية على المستوى الدولي تمكنها من ممارسة حقوقها والتزاماتها الدولية بفاعلية،تمتعها بقدر كاف من القوة لاتخاذ قراراتها بحرية،وان يكون لها القدرة على التفاعل مع محيطها وفق وسائل وأساليب دولية لازمة لتنظيم التفاعل في إطار نظام دولي[١٥]. غير إن المنطق الذي بني عليه منهج التحليل التقليدي بشقيه الموضوعي والسيادي القانوني سرعان ما اخذ بالتراجع ليحل محله منهج التحليل الحديث الذي رأى أن النظام الدولي لم يعد مقتصراً على الدول القومية بمحدوديتها ووحدانيتها،إذ برزت فواعل جدد غير الدول في النظام الدولي،زد على أن الأحداث التي يشهدها إقليم معين لم تعد محصورة به بل أصبح لها امتداداتها العالمية،كما إن قضايا معينة كأسلحة الدمار،سباق التسلح،حقوق الإنسان،تلوث البيئة الفساد الدولي...الخ بعد أن كانت موضع اهتمام دول بذاتها،أمست اليوم موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره.

٢) المنظمات الدولية:يتفق عدد من المعنيين على إن المنظمات الدولية تعد لاعباً رئيساً في النظام الدولي أسوة بالدول،ويرجع ذلك إلى تمتعها بالشخصية القانونية،فتصبح لها سلطة تفوق الدول الأعضاء،فبسبب من طبيعة الأهداف والوظائف التي تضطلع المنظمة بإنجازها فإنها تتمتع

بكافة الحقوق والواجبات التي تتمتع بها الدول والمعترف بها من جانب القانون الدولي من ضمن ذلك تمتعها بالامتيازات والحصانات وحق التقاضي أمام محاكم التحكيم وتكوين قواعد القانون الدولي العام والصلاحيات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتخويله حق عقد الاتفاقيات مع أعضاء المنظمة لغرض وضع ما يلزم من القوات المسلحة والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين[١٦].وهناك أيضاً منظمات ذات صلاحيات إقليمية بحتة،تعالج قضايا تهم دول يجمعها إقليم معين،وان كانت تنطوي على أبعاد دولية،كالاتحاد الأوربي،جامعة الدول العربية،الاتحاد الأفريقي..الخ،غير إن الصفة الإقليمية التي تتشكل على أساسها تلك المنظمات لا تجعلها بعيدة عن القضايا الدولية،فبسبب حالة تشابك المصالح وتعقدها وتنوع القضايا التي تعالجها والتي هي ذا اهتمام مشترك كل هذا اوجد قنوات للربط بين المنظمات الدولية والإقليمية[١٧].إن ما يريد الباحث أن يخلص له،هو أن المنظمات الدولية وان كانت تمثل وحدات دولية،غير إنها في الأغلب الأعم تبدو غير مستقلة بحكم خضوعها لسطوة القوى الكبرى،بيد أن هذا لا يحول بيننا وبين القول إن تنوع وأهمية الدور الذي تضطلع به تلك المنظمات يجعلنا أكثر ميلاً للاعتراف لها بصفة الوحدة أو الفاعل في العلاقات الدولية،ولاسيما إنها تساهم في تهيئة السبل وإيجاد قنوات تعزز من التعاون بين وحدات النظام الدولي في ميادين مختلفة،كما تساهم في تطوير قواعد القانون الدولي العام،وبدونها لا يعد لمشاكل دول الجنوب صدى في العالم ناهيك عن إسهامها في قضايا نزع التسلح[١٨].

٣) المنظمات غير الحكومية:تحوي النظام الدولي على قوى يترتب على وجودها نوع من النشاطات غير الرسمية تخرج عن نطاق سيطرة أو رقابة الأجهزة الحكومية وتتعدى الحدود القومية،ويطلق عليها تعبير القوى عبر

القومية ومن هذه القوى المنظمات غير الحكومية،التي هي عبارة عن جمعيات أو تنظيمات غير رسمية أو أهلية تضم في عضويتها جماعات من الأفراد ينتمون إلى دول مختلفة[٦٩]،لا يبغون تحقيق الربح،كاللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تم إنشائها في عام١٨٦٣،من خمسة مواطنين سويسريين.ورغم قدم ظاهرة التنظيم المؤسسي غير الحكومي،بيد إن دورها اخذ بمنأز في عصرنا الحالي بالحيوية والاتساع وغطت نشاطها جميع ميادين النشاط الإنساني على الصعيد الدولي مثل التجارة والصناعة والصحة والطب والعلوم والتكنولوجيا والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان[٧٠]ورما يعود ذلك إلى التطور المثير الطارئ على التجارة الدولية وتقنية المواصلات والاتصالات،بشكل أسهم على انتقال الأفراد والأفكار والثقافة ورؤوس الأموال في ميادين متنوعة وربط البعض بروزها بالليبرالية السياسية[٧١].ولاشك إن النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تضطلع بها يساعدها على الإسهام في خلق التضامن الدولي والضغط على صناع القرار،ناهيك عن تعاون تلك المنظمات في تمويل وتطبيق برامج التنمية التي تقوم بها المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التربية والثقافة والعلوم(اليونسكو).وبالتالي تلك النشاطات من شانها أن تتيح للأفراد إمكانية الاشتراك في ديناميات المجتمع الدولي والإسهام في تفاعلات وحداته،وهذا ما جعل تلك المنظمات احد فواعل النظام الدولي[٧٢].

٤) الشركات المتعددة الجنسيات:قد لا نعدو الحقيقة عندما نقول،إن الشركات العابرة للقوميات،غدت في وقتنا الراهن من أهم المنظمات العالمية غير الرسمية التي بدت تحظى باهتمام مختلف الباحثين في العلاقات الدولية[٧٣].وبالرغم من صعوبة إعطاء تعريف محدد ومتفق عليه لتلك الشركات،إلا أن تعبير متعدد الجنسيات تطلق على الشركات

الضخمة عبر القومية التي لا جنسية لها من الناحية القانونية. وتمتلك شركات فرعية ضمن بلد خارجي ولكنها تحافظ على روابطها مع الشركة الأم في الوطن. وبالنظر لضيق الأسواق الداخلية في البلد الذي ولدت فيه الشركة الأم. فإنها تسعى لعبور الحدود إلى دول أخرى.. ولاشك إن التطورات التقنية في وسائل المواصلات والاتصالات. وما أحدثته من تقريب للمسافات. زاد من فاعلية تلك الشركات واستثماراتها في دول عالم الجنوب والدول الأخرى[٧١]. عليه إن الدور الذي تلعبه تلك الشركات في النظام الدولي وحضورها القوي فيه. تأتي أهميته من ضخامة تلك الشركات ومتانتها الاقتصادية وقدرتها المالية الهائلة التي بلغت حداً يفوق ما تتمتع به الكثير من الدول في هذا الميدان[٧٥] مثلاً شركة(General Motors)لوحدها تعادل عائداتها السنوية ميزانية دولة كفرنسا تقريباً[٧٦]. وتشير معطيات الاونكتاد في عام٢٠٠٥إلى إن عدد الشركات متعددة الجنسيات قد بلغ عام٢٠٠٤الـ (٦٤٠٠٠)شركة لديها(٨٣٠٠٠٠)فرع في الخارج[٧٧]. أما تقرير الاستثمار العالمي الصادر في أيلول٢٠٠٩عن الاونكتاد. فيشير إلى بلوغ العدد ما يزيد عن(٨٢٠٠٠)شركة[٧٨]. وعلى هذا الأساس فان هذه الشركات تمثل اليوم قوى اقتصادية جديدة على درجة كبيرة من الضخامة والتعقيد. تؤهلها إلى انتهاج إستراتيجية مستقلة لحد كبير في مواجهة الدول[٧٩]. فهي مثلاً تسهم في ضمان الإمدادات من الموارد التي هي ضرورية للأمن القومي كالنفط واليورانيوم. وزيادة الدخل القومي اعتماداً على مكاسب خارجية. بعد أن غدا بإمكانها اختراق حدود الدول وزعزعة استقرارهم وتمتد إلى حد كبير دينامية وبنية السوق العالمية للسلع والخدمات. وتسيطر على حركة رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة. والتحكم بالاقتصاد العالمي وبنشاطات وسياسات الدول والمنظمات الدولية واحتكارها للمعرفة والخبرة التقنية كما تلعب دوراً بارزاً

في عملية نقل التكنولوجيا وفي هجرة الأدمغة[٨٠].كما إن حضور تلك الشركات في النظام الدولي يترجم من خلال سيطرتها على(٩٠٪)من السوق العالمية للقمح والقهوة والذرة والخام الحديد في الساحة الدولية.وتحريكها للصادرات في العالم.إذ إن نصف الصادرات الأمريكية و(٨٠٪)من الصادرات البريطانية يتم عبر هذه الشركات[٨١].كما إن القوة السياسية الفاعلة التي تمتلكها تلك الشركات.جعلها بإمكانها ممارسة شتى أنواع الضغوط على دول عالم الجنوب.كالتدخل السياسي والاقتصادي والعسكري.وبالتالي استلاب الموارد القومية لهذه الدول وتحويلها خارجياً.ثم ضياع فرص الإفادة منها محلياً وأصبح العالم كله سوقاً واحدة ممتدة تديرها عقول فردية من نقاط مركزية.

٥) الأنظمة الإقليمية الجديدة: تؤكد النظريات الخاصة بعلم العلاقات الدولية على إن الإقليمية تتأسس على فكرة إقامة تنسيق بين دول عدة بقصد ضمانة مصالحها المشتركة واستثمار مزايا المنطقة السياسية.وأن النظام الدولي يتكون من أنساق فرعية(Subsystem)متفاعلة مع بعضها البعض ومع النظام الدولي الكلي.ومؤثرة بشكل جد كبير فيه[٨٢] وموزعة على المناطق الجيوبولتيكية الأساسية في العالم كما هو الحال في نظام جنوب شرق أسيا.غرب أسيا..الخ.وهذه الأنظمة قد تأخذ في تركيبتها(Structure)ومضامينها(Contents)ما هو موجود في قمة النظام الدولي الذي هو صنيعة القوى الكبرى في العالم[٨٣]التي تعتمد في تقرير جانب من توازناتها العالمية على الأنظمة الإقليمية.فهي تعتمد إلى جعل تلك النظم تابعة لها.وهذه النظم الفرعية ليس نظماً متراصة سناتيكية ساكنة.إنما متفاعلة تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها[٨٤].وبدت تؤثر بشكل كبير في إعادة هيكلة النظام الراهن.ما جعلها احد ابرز فواعله

بلا منازع.لاسيما إذا ما علمنا إن عالم ما بعد الحرب الباردة بدأ يعيش على غلبة العوامل الاقتصادية في إقرار مجريات السلوك السياسي.ويبدو ذلك المعطى واضحاً في النمو المضطرد لإنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة يكون للنوازع التجارية فيها دور رئيس في تحديد محتواها ومضمونها وفيم إنشائها.بشكل جعل الاقتصاد العالمي يبلغ مرحلة متقدمة من تحقيق التكامل[٨٥].

ثانياً: هيكلية النظام الدولي

بإمكاننا التمييز بين ثلاثة أشكال من هياكل النظام الدولي[٨٦]:

١. القطبية الأحادية(Unipolarity):يتحدد شكل النظام الدولي بالأحادية القطبية عندما تنفرد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانات(السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية) بيدها التي تؤهلها في اتخاذ القرار السياسي الدولي والتحكم في اتجاهات السياسة الدولية واضطلاعها بالعبء الأكبر في النظام الدولي وقدرتها على ضبطه هرمياً[٨٧].دون أن ينفي ذلك حقيقة وجود قوى سياسية واقتصادية أخرى على مستوى النظام الدولي.وما يدعم تلك الأحادية هو وجود فجوة كبيرة في القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بين القطب المنفرد وبين بقية القوى الكبرى الأخرى.وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل المقاييس على بقية الوحدات الأخرى التي يتألف منها النظام الدولي.لاشك إن هذا النموذج ذو طبيعة تسلطية تتربع على قمته قوى دولية واحدة تستطيع أو تسعى بحكم مكانتها وإمكاناتها المطلقة.ممارسة تأثيرها أو فرض إرادتها على الأخرين. وفي عصرنا الراهن تجسد الولايات المتحدة نموذج القطب الأحادي. الذي يتربع على العرش العالمي كقوى عظمى[٨٨].بحكم انفرادها بعناصر القوة الأربعة(السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية)دون

سواها من قوة.رغم بروز دلائل تؤشر إن معطى التفرد الأمريكي ما هو إلا معطى مؤقت واستثناتي، وان النظام الدولي يمر بمرحلة انتقالية.ربما تشهد مرحلة التعددية القطبية[٨٩].

٢. التعددية القطبية(Multi-polarity):إن الخاصية الأساسية لهذا النمط هو وجود مجموعة من الدول أو الأقطاب أو التكتلات التي تمتلك موارد وإمكانات متكافئة تقريباً جعلتها تتربع على قمة الهرم الدولي.وبالشكل الذي يجعلها متميزة عن غيرها ومتكافئة أو متعادلة نسبياً مع بعضها.ثم تأتي في المرتبة الثانية دول أخرى اقل قوة منها.ثم يليها دول الأعضاء في النظام الدولي تتحد علاقاتها مع الدول الأخرى على ضوء ما تقرره القوى القطبية.ومن أمثلة هذا النموذج قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت هناك سبعة أقطاب تتكرر التفاعلات الدولية وهي(المانيا،وايطاليا،وفرنسا،والولايات المتحدة،والاتحاد السوفيتي،واليابان)[٩٠].بذلك تطرح التعددية، وخلافاً لما يذهب إليه مفهوم الأحادية،إمكانية المشاركة في إدارة التفاعلات السياسية الدولية،وليس احتكارها.

٣. نظام القطبية الثنائية(Bipolarity):في هذا الشكل تتحدد هيكلية النظام الدولي بوجود قوتين عظميين تمتلكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم يتاح لأي وحدة دولية أخرى.ويتسم هذا النظام بوجود صراع رئيس يتمركز حول القطبين الدوليين.ويعمل القطبان الرئيسان في نظام الثنائية القطبية كمحوران منظمان بشكل هرمي فيؤدي ذلك إلى نوع من الجمود في العلاقات بين القطب الأساسي وحلفائه مما يقلل من المرونة في العلاقات بين مختلف وحدات النظام الدولي.وعليه،فان الواقع الدولي الذي تمخض عن الحرب العالمية الثانية مثل نموذجاً تطبيقياً لنظام الثنائية القطبية عندما برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إنهما

القوتين العظميين في الساحة الدولية بكل المقاييس.لتشهد تلكم المرحلة ظاهرة الاستقطاب الدولي بإشد صوره[٩١].

ومن خلال هذا العرض الموجز بامكاننا القول.إن هيكلية النظام الدولي تتحدد طبقاً للمعادلة التي ينم بموجبها توزيع مصادر القوة بين الدول.حيث يتغير النظام الدولي نظراً لترجيح عوامل معينة من عوامل القوة وتأثيرها العميق في علاقات وحدات النظام الدولي.

المبحث الثاني: التغيير كمعلم من معالم النظام الدولي

لا أخال أحداً يخالفني القول.بإن من اولى مَهام الفهم التي ينبغي أن يتسلح بها المتتبع لمسيرة السياسة الدولية بمجملها.لاسيما الأكاديمي والمفكر الاستراتيجي.هي الرصد.فبه يستطيع أن يُعين ملامح تطور تلك المسيرة ونقاط ذروة الفعل فيها وانتكاساته وحجم الفاعلين وساحات الفعل ومستجداته.ويبدو يقيناً إن أول انشغالاته ستكون رصد حركة التغيير سيما في النظام الدولي.فمنذ أن بدأ الوعي بالعالم يتبلور قبل أكثر من قرن من الزمان.بدأ الجميع ببحث عن ظاهرة موضوعية هي احتمالية التغيير ساعدهم في ذلك تبعثر العالم في قارات مختلفة التكوين والتأليف وغير مترابطة ولكنها متفاعلة ولها تأثيرات متبادلة.وقد اخذ الجميع.ساسة ومفكرين. يشاهدون حركة التغيير في تبدل هيكلية النظام الدولي..فبعد أن كانت أوربا تمثل مركز الثقل في هذا النظام منذ معاهدة ويستفاليا ١٦٤٨..تعددت أطراف ذلك النظام منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٨٩وامتد ليشمل العالم كله رغم سيادة نظام الثنائية القطبية(الأمريكية-السوفيتية)آنذاك..بيد أن تفكك الاتحاد السوفيتي وخروجه من مسرح الأحداث الإقليمية والدولية.جعل الولايات المتحدة تبزغ كقطب بدا وكأنه الوحيد على الساحة الدولية[٩٢].وهذا ما شكل دافعاً للباحث للبحث في هذا الموضوع في ضوء المطالب التالية.

المطلب الأول: في تاريخية التغيير في النظام الدولي

أولاً: نمط التغيير التطوري(١٦٤٨-١٩٣٩)

فكرة هذا النمط تقول أن النظام الدولي ومنذ أقدم العصور مرّ بمراحل تغيير محسوبة كتطور تلقائي لزيادة معاملات التبادل بين وحداته.فهو لم يأت دفعه واحدة بل بسلسلة من التبادلات التاريخية التي غلب عليها طابع التجديد والتحديث والإضافة[٤٣] لنجد هذا النمط يهيمن على العلاقات الدولية منذ انعقاد معاهدة ويستفاليا في عام ١٦٤٨.التي أنهت الحروب الدينية في أوربا.وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على توازن القوى التقليدي وفق تعدد الدول القومية واستقلالها.واستمر حتى الحرب العالمية الثانية.وقامت هذه المرحلة على التعددية القطبية[٤٤].واهم سمات تلك المرحلة:إن الدولة القومية كانت هي الفاعل الأساس والوحيد في ذلك النظام..وان أوربا كانت تمثل مركز الثقل فيه.فاهيك عن اشتعال فتيل الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من مخرجات تمحورت بإنشاء عصبة الأمم كأول تنظيم دولي جامع في العالم.غير إن الفشل ما لبث أن انتاب العصبة في تحقيق هدفها الأساس التي أقيمت من اجله والمتمثل بحفظ السلام والأمن الدوليين..ولعبت الحرب العالمية الثانية دوراً أساسياً في إنهاء تلك الحقبة بتنظيماتها وتوازناتها[٤٥].

ثانياً: نمط التغيير التوازني(١٩٤٥-١٩٨٩)

امتد هذا النمط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٨٩.تلك الحرب التي كانت مناسبة لإعلان التغيير في النظام الدولي.ودخول العالم دوامة تغيير جديدة.لم يسجل لها التاريخ مثيلاً ليكون النظام تجسيداً لنظام توازن القوى الثنائي تشاركي-تصارعي بين الكتلتين العظميين ولاسيما بعد أن تم إنتاج السلاح النووي واستخدامه فعلياً من قبل الولايات المتحدة ضد اليابان عام١٩٤٥لتعلن عن كارثة إنسانية من جهة

وعن تبدل واضح في الإستراتيجية العالمية وموازين القوى الدولية من جهة أخرى[٩٦].ومن ابرز خصائص تلك المرحلة:التغيير الجذري الحاصل في كيفية توزيع القوة في النظام الدولي،حيث ساد نظام الثنائية القطبية الذي سيطرت فيه قوتان أساسيتان متنافستان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي،دخلنا في صراع حاد للسيطرة على العالم،وهي التي عرفت بمرحلة الحرب الباردة[٩٧]وانقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي وانزلاقهما في صراع شامل ساد بين الشرق والغرب وتصاعد سباق التسلح المحموم سيما بعد امتلاك القوتين العظميين للأسلحة النووية[٩٨] وبروز مفهوم الردع رد على الشلل الذي لحق بمنظمة الأمم المتحدة.فالمواجهة بين الشرق والغرب حوّل تلك المنظمة إلى مؤسسة شبه عقيمة[٩٩].كما واختلف هذه المرحلة عن سألفتها من حيث تعدد أطراف النظام الدولي لحصول عدد كبير من الدول على تأشيرة الاستقلال،وبروز عدد كبير من المنظومات الإقليمية والدولية،ناهيك على إن الحدود الجغرافية للنظام الدولي شملت العالم برمته[١٠٠]مما جعل الحاجة إلى التغيير جد مفيد وغير تهديمي فأصبح التغيير اثر ذلك توازني،أي كيف يتم الحفاظ على النظام الدولي مع وجود هذا التوازن وهذه القوى أو الأطراف المتعددة،بحيث لا توجد سطوة دولة على أخرى.

ثالثاً: نمط التغيير الانتكاسي ١٩٨٩...

وهي مرحلة بدأت مع نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩،وما تزال مستمرة حتى وقتنا الراهن،مولدةً ما أطلق عليه النظام الدولي الجديد .وشهدت تلك المرحلة العديد من الأحداث التاريخية الفاصلة كتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار نظام القطبية الثنائية،وتربع الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي[١٠١].ومحاولتها للسيطرة عليه وعلى العالم برمته وتزعمه،وهيمنتها على الأمم المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل من

قبل...وعموماً بالإمكان القول بان القطبية الأحادية هي السمة الأساس التي اتسمت بها مرحلة(النظام الدولي الجديد)،وهذه المرحلة لم تزل في طور التشكل بحكم إن نهايتها لم تتضح بعد لاسيما في ظل ظهور مراكز قوى جديدة في أوربا واسيا،يطمح كل منها للإفادة من التفاعلات الدولية المتسارعة لبلورة نظام دولي متعدد الأقطاب لا أحادي القطبية[١٠٢].وارتبطت تلك المرحلة بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية،التي روجت لها الولايات المتحدة بوصفها مبادئ عالمية ينبغي الالتزام بها،مثل:حقوق الإنسان والديمقراطية ونبذ الحروب ومكافحة الإرهاب..الخ[١٠٣].وسمي ذلك التغيير انتكاسي لانه خرب حالة التوازن الذي قام عليها النظام الدولي،ويرى أصحاب هذا النمط إن النظام الدولي كان ولا يزال معرضاً للتغيير بصورة فجائية وغير محسوبة لا لتعدد إطرافه وإنما لاتسامه بفترات ازموية تتلاقى وتتداخل فيها مختلف المسببات عسكرية واقتصادية وإيديولوجية واجتماعية لتخلق حالة من الانقطاع لم تسلم منها حتى الهياكل المنظمة لتلك الأفعال..فالتغيير المتجسد بانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز ما سمي بـ(الأحادية القطبية)لم يكن نهاية التغيير وإنما هذا التغيير قاد إلى بروز متغيرات جديدة أدت إلى ظهور تغيير جديد سمي بـ التغيير المولد..أي إن تلك المتغيرات ولدت بروز قوى صاعدة بات لها القدرة على مزاحمة الولايات المتحدة استراتجياً في زعامة النظام الدولي،رغم بروز التغيير المقوض المتجسد بالسعي الحثيث للولايات المتحدة على تقويض إمكانات تلك القوى،وتثبيط سعيها للوصول إلى حافات التغيير.

والمتتبع الفطن لمراحل تطور النظام الدولي،يلاحظ إن ظاهرة التغيير قد لازمت مسيرته فبفعل التغيير انتقل النظام الدولي من توازن القوى إلى

ثنائي القطبية ثم إلى المرحلة الأحادية الراهنة.كل هذه التطورات كانت نتيجة لمتغيرات مادية وإعادة توزيع القوة والسلطة.

المطلب الثاني: القوة والتأثير واليات التغيير في النظام الدولي

من الحقائق الثابتة.إن التغيير عملية معقدة ومتشابكة ومتواصلة وشاملة.ومن المؤكد إن عملية كهذه لا تحدث بشكل عفوي أو غير مقصود.إنما هي عملية مقصودة ومخطط لها سلفاً.وبالتالي هي بحاجة إلى أدوات فاعلة لتنفيذها وترجمتها إلى وقائع والى بيئة صالحة تحتضنها ووعاء يستوعبها ويوجهها الوجهة المنشودة.بذلك.بات من غير الموضوعي ولا المنطقي أن يُطرح موضوع التغيير في النظام الدولي.دون أن نذكر الأليات التي استند ذلك الطرح عليها.والتي أسست بناه وحفزته حتى ينتقل من إطاره النظري إلى واقعه العملي الملموس.

أولاً: الألية الجغرافية-الجيوبوليتيكية

سنركز في دراستنا للألية الجغرافية على الألية الجيوبوليتيكية التي تفسر طبيعة العلاقة بين البيئة الطبيعية والبيئة السياسية.إذ تعد الجغرافية من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي اعتبارات السياسة الدولية بل أصبحت تستعمل أساساً لخوض الحروب[١٠٤].إذ تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العناصر الفرعية أهمها:الموقع الجغرافي والمساحة.والموارد.والتضاريس...وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة ومن ثم تحديد مستوى مكانتها بشكل مباشر أو غير مباشر[١٠٥].وذلك من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها على مركز الدولة ومكانتها الدولية وتنفيذ سياستها الخارجية ومدى الخيارات المتاحة للدولة في صياغة تلك السياسة.وذهب بعض الجغرافيين وعلى رأسهم الألماني افردريك راتزل المؤسس علم

الجيوبوليتيك "وضع الجغرافية في خدمة السياسة"[١٠٥] إلى القول: بأن الجغرافية هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسة الدول". وقال أناباليون بونابرت إبداية القرن التاسع عشر: "إنّ سياسة الدول تكمن في جغرافيتها"[١٠٦]. وبالإمكان توضيح أثر تلك الآلية في تغيير النظام الدولي من خلال استعراض بعض العناصر الأساسية المكونة لها

١. الموقع: يقصد به دراسة موقع الدولة فلكياً أي بالنسبة لخطوط الطول والعرض، ودراسة الموقع بالنسبة للماء واليابسة والدول المجاورة، فمن خلال درجات العرض يتشكل المناخ والنشاط البشري وهذه أمور مهمة في تشكيل اتجاهات الدول[١٠٧]. ويؤكد الجغرافيون السياسيون على ضرورة إدراك قيمة الموقع الجغرافي الفعلية إدراكاً مرناً يأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات المؤثرة على نحو مباشر وغير مباشر لهذه القيمة. وفي الواقع أن كل موقع جغرافي ثابت على الكرة الأرضية، ولكن قيمته السياسية تتغير في إطار علاقته بالإقليم أو الدولة بجيرانها. وبصفة خاصة علاقة الإقليم بمراكز الثقل الحضارية أو السياسية في العالم. ففي فجر التاريخ احتل العراق ومصر مكانة الثقل الحضارية في العالم بعد أن استفادت من المواصلات المائية ما عزز موقعهما عالمياً آنذاك. وبالنسبة لعلاقة الموقع البحري بالموقع الجغرافي كآلية في النظام الدولي، فإنه يمكن القول بأن البحار والمحيطات تؤثر بشكل بالغ في قوة الدولة والإقليم وتزيد من أهميتها وتأثيراتها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية[١٠٨]. وترفع من مستوى مكانتها دولياً. فالدول البحرية تحظى بمكانة متميزة مقارنة بنظيراتها القارية. فلا توجد دولة ذات مكانة عظمى حالياً إلا والشخصية البحرية هي الطابع الطاغي عليها. فقوة الدولة ومكانتها تتحدد كما يرى ضابط البحرية الأمريكي (الفرد ماهان) بدرجة سيطرتها على البحار وكلما زادت سيطرة الدولة على البحار زادت قوتها العامة[١٠٩]. فبريطانيا-على سبيل

المثال-كانت تتمتع بموقع بحري متميز مما جعلها تحتل مكانة القوى البحرية العظمى في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين[١١٠]،بشكل عزز مكانتها في النظام الدولي،بينما الدول غير المطلة على منافذ بحرية لا تكون لديها نفس التسهيلات التجارية والتبادلية التي تكون بحوزة الدول التي لديها موانئ الكفيلة بمنح الدولة بُعداً اقتصادياً مهماً في النظام الدولي[١١١].

٢. المساحة:تعد المساحة عنصراً من عناصر القوة المكانية للدولة بوصفها تمثل المجال الحيوي للإقليم السياسي.فمن الناحية العسكرية فان سعة المساحة تتيح فرص نشر المواقع الاقتصادية الحيوية وخاصة الصناعية على امتداد إقليمها مما يساعد على تحقيق أهداف إستراتيجية إيجابية لصالح الدولة وتتيح فرص الدفاع بالعمق والظفر بالنصر النهائي تطبيقاً لمبدأ بيع الأرض وشراء الزمن.الذي اعتمدته روسيا في حربها مع المانيا في الحرب العالمية الثانية وحققت النصر فيها.بيد أن إيجابيات المساحة قد تتحول إلى سلبيات خصوصاً في حالة غياب الإمكانية الاقتصادية والعسكرية ووجود التمزق الاجتماعي والتخلخل السكاني.ومن هنا لا يشترط دوماً أن يضفي الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين في النظام الدولي.ولا تؤخذ المساحة بشكلها المطلق وإنما أيضاً بسكانها.فإذا كانت المساحة مقترنة بكثافة مرتفعة من السكان وبموارد طبيعية مستغلة استغلالاً حسناً،فإنها تعد مصدر قوة للدولة[١١٢]،تزيد من مستوى مكانتها وتضعها في مصاف الدول ذات المكانة الدولية العظمى في النظام الدولي كالولايات المتحدة.

٣. الحدود:إنَّ لطول الحدود وطبيعتها أثراً جمة على قوة الدولة عسكرياً واقتصادياً.فمناطق الحدود تكون مصادر ثروة طبيعية.لكن الحدود الطويلة

وغير المنيعة جغرافياً والمشتركة مع أكثر من دولة قد تكون مصدر وهن امني ويتطلب الدفاع عنها بناء عقيدة وقوة عسكرية تتواءم مع حقيقة الحدود[١١٣].

٤. السكان: أما الركيزة الرابعة للمقوم الجغرافي (السكان) فانه يُعد العامل الأكثر بروزاً ضمن عناصر القوة البشرية، لما له من وزن كبير بين أسس قوة الدولة، إذ انه يتيح لها قوة العمل اللازمة لإدارة شؤونها وتطوير اقتصادها، إذ إن عدد السكان المترافق بعوامل أخرى أهمها المستوى التعليمي والتقني والتماسك الاجتماعي، يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في النظام الدولي[١١٤]. غير إن الحال ليس كذلك دائما، فقد يشكل عدد السكان الكبير والمترافق مع صغر المساحة الجغرافية عبئاً كبيراً، لاسيما إذا تزامن مع ذلك تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي، الأمر الذي يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه[١١٥]. وقد تفضي الزيادة المفرطة في السكان إلى تبعية الدولة للغير، وذلك لعدم كفاية الموارد المتاحة داخل الدولة لإعداد السكان المتزايد، ما يدفع صانع القرار مضطراً للاستعانة بالأموال الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى تبعية اقتصادية تقودها إلى تبعية سياسية قد تعصف بسيادة الدولة ويقيد قدراتها على بلورة التغيير الدولي لصالحها.

ثانياً: الآلية الاقتصادية

لا يختلف اثنان بان للاقتصاد اثر وتأثير كبير في سياسة الشعوب والمحرك الأكبر في إستراتيجيتها، فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين وحدات النظام الدولي لا تؤثر فقط على رفاهية الشعوب، وإنما على تلك الوحدات أيضاً، حتى بات من الصعب إغفال أهمية القوة الاقتصادية في الوقت الراهن، فبعد أن كانت السياسة تقود الاقتصاد، أصبح الاقتصاد يقود ويحرك السياسات[١١٦]. وهذا ما شكل دافعاً

للقوى الفاعلة في النظام الدولي على استخدامه كآلية للتأثير والتغيير.ويكاد الرأي يتفق على أن الآلية الاقتصادية بما حملته من مفردات غدت واحدة من أكثر الآليات بروزاً وتأثيراً وفاعلية لا يمكن تجاهلها في تغيير ذلك النظام.لاسيما في ظل بروز الكتل الاقتصادية الإقليمية العملاقة في العالم[١١٧].والتصاعد المذهل الذي شهده عامل القوة الاقتصادية في الأهمية والذي قاد إلى ترجيح كفة الجغرافية الاقتصادية على كفة الجغرافية السياسية[١١٨].إذ أن الموارد الموجودة في الدولة ومدى نفوذ الأخيرة عليها تمثل واحدة من أهم أسباب قوتها وتحديد مستوى مكانتها في النظام الدولي[١١٩].ومن هنا أضحى فعل كل دولة يتوقف على قدر قوة جسدها الاقتصادي وسلامته.فالاقتصاد بات المحرك لكل شيء بما في ذلك السياسة.فالدولة التي تتمتع بتفوق اقتصادي تستطيع تحقيق التغير المطلوب والتمتع بمركز مرموق في النظام الدولي.غير إننا لا يمكن اعتبار الدولة قوية بمجرد امتلاك الموارد الاقتصادية والطبيعية. عندما لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة والصناعة المتقدمة.وأحياناً تملك الدولة صناعة متقدمة وتقنية حديثة لكنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية وتعتمد بذلك على الأسواق الخارجية مما قد يفرض قيود خارجية على سياستها الخارجية.وهذا قد يمثل ضعفاً في مكانة الدولة وقوتها الذاتية في النظام الدولي وبالتالي يحر التغيير بغير صالحها.ومن الموارد ما يُعد أساساً وجوهراً لقوة الدولة وصناعتها:الفحم واليورانيوم وأهم من هذا.النفط الذي يعد أهم مقوم من مقومات بناء قوة مكانة الدول والأقاليم وتحديد مستواها باعتباره سلعة سياسية-إستراتيجية في زمن السلم والحرب وبدونه سيضعف الاقتصاد ولن تكون القوة العسكرية قادرة على المحاربة[١٢٠].وربما هذا هو السر الذي دفع بكثير من المختصين إلى تبني نمط أو أطروحة الحرب الاقتصادية كأحد أنماط التفاعلات الدولية في القرن الحادي

والعشرين[١٢١].وللحقيقة نقول:إنّ الموارد الاقتصادية تؤثر تأثيرا كبيراً في تحديد مستوى مكانة الدولة ومدى قدرتها على توظيف التغيير في النظام الدولي.من خلال الآتي[١٢٢]:

١) إنّ امتلاك الموارد الأولية يوفر لدولة ما مكانة اقتصادية وسياسية تنعكس ايجاباًعلى تأثيرها الدولي.كامتلاك بعض الدول العربية في الشرق الأوسط للنفط.وان نقص تلك الموارد يحد من مستوى مكانتها ويقيد أهدافها.

٢) كما ينبغي التمييز بين مجرد امتلاك المواد الأولية وبين استخدامها.إذ أن الموارد تفضي إلى القوة العسكرية والاقتصادية في حال توظيفها التوظيف المطلوب[١٢٣].وعلى الدولة المالكة للموارد أن تمتلك أيضاً السيطرة السياسية على إقليمها.فإذا كان الإقليم تابعاً لسيطرة أجنبية ففي هذه الحالة فان الفوائد ستكون معدومة.

٣) لا يصح الافتراض في العموم أن الدول الفقيرة في مصادرها الطبيعية جميعاً هي دول ضئيلة التأثير أو عديمته أو ذات مكانة دنيا. فبعض الدول المستوردة للمصادر الطبيعية تتمتع بسبب تقدمها العلمي والتكنولوجي بتأثير سياسي دولي تفوق تأثير عدد من الدول المنتجة لتلك المصادر كاليابان.

وأعطى الباحث الأمريكي(بول كندي)أهمية كبيرة للآلية الاقتصادية على حساب الآلية العسكرية إذ يقول: إنّ القوة العسكرية لا تعد مصدر المكانة الدولية لان القوة تتحدد بمعيار أهم هو العامل الاقتصادي.[١٢٤].وهذا ما نجده أيضا في مقولة المفكر الأمريكي(فرانسيس فوكوياما) إن المعيار أو المقياس الذي يتم اعتماده اليوم لقياس القوى العظمى في العالم هو الاقتصاد..وان مستقبل العالم سيكون لصالح القضايا الاقتصادية...[١٢٥].وبذلك قد لا نعدو الحقيقة عندما نقول:بان

قوى الاقتصاد من أهم قوى التغير التي يقوم عليها تغيير النظام الدولي،ولاسيما في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تركز على الترابط الداخلي بين وحدات النظام الدولي التي هي أساساً ظاهرة اقتصادية ولأجل ذلك كان من الطبيعي أن يؤدي التغير في هيكلية النظام الاقتصادي الدولي،وكذلك إعادة سياسات الإصلاح والتكييف الهيكلي إلى تغيرات على المستوى السياسي الدولي طالما ظلت القوى الاقتصادية من أفضل آليات التغير الدولي[١٢٦]في ضوء تلك المؤشرات يتضح بان التفاعل بين الاقتصاد والسياسة خاصية جوهرية من خصائص عملية التغيير الدولي،فمن جهة توفر الرغبة في المكسب الاقتصادي حافزاً قوياً للسعي إلى تغيير النظام الدولي،ومن ثم توزيع القوة بين الدول يزيد من نشاطها الاقتصادي.

ثالثاً: الآلية العسكرية

لا مراء،إن التغيير بالوسائل الخشنة يعد من أقسى أنواع التغيير وأصعبها بالنسبة للدول التي تتعرض للتغيير في الساحة الدولية،وبأبسط تعريف يراد بالإلية العسكرية مجموع الإمكانات والمواد العسكرية المادية وغير المادية المتوفرة للدولة في وقت ما،مثل حجم ونوع التسلح،والإنفاق العسكري،والقاعدة الصناعية العسكرية، والقدرة النووية والكيمياوية،ونسبة القوات الفعلية إلى السكان والانتشار العسكري الذي حققته الدولة والعقيدة العسكرية المبتغاة[١٢٧]،التي تستطيع الدولة حشدها للمعركة،ومقوماتها العامل الجغرافي والاقتصادي والتكنولوجي، واستعمال القوة العسكرية كان ولم يزل وسيبقى يحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية،بحكم إن تلك القوة تُعد من العوامل المهمة من أجل البقاء ولهذا أعطيت لها المكانة الكبرى في آليات التغيير في النظام الدولي،للعبها دوراً هاماً في تحديد مستوى المكانة

فيه.وعليه فان طبيعة السياسة الدولية التي تركز على سياسة القوة تدفع بالدول للسعي كي تصبح دول نووية لما تحققه الألية العسكرية من كسب في العلاقات الدولية[١٢٨].ولقد ركز أصحاب المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على استخدام الألية الخشنة في التغيير القوة العسكرية بوصفها أساس إعادة ترتيب هيكلية القوى الدولية وأساس أي دولة في علاقاتها الدولية إذا ما أرادت بلوغ مصلحتها وأهدافها[١٢٩].ومن بين أهم تلك الأهداف بلوغ المكانة الدولية العظمى في النظام الدولي.كما أن الألية العسكرية تلعب دوراً كبيراً في ترجيح كفة الدولة في المفاوضات الدولية.فالدولة التي تمتلك قوة عسكرية كبيرة.تجعلها تدخل المفاوضات من موقع قوة ومن ثم فرض الإرادة على الطرف الأخر.

ولا تزال الألية العسكرية تلعب الدور المُهم في السياسة الدولية خاصة عندما تعجز الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية عن تحقيق أهداف الدولة وحماية أمنها.فالولايات المتحدة على سبيل المثال تواجدت في كل حدب وصوب خلال الحرب الباردة ولازالت حتى الأن من خلال قواعدها العسكرية المنتشرة في عموم أرجاء العالم مما أعطاها مكانة الدولة العظمى في النظام الدولي[١٣٠].أثر تعويلها على الألية العسكرية التي غدت الأولى في أليات التغيير الأمريكي المعول عليها كثيراً في تغيير النظام الدولي بما يلبي طموحها.

بيد إن من ضرورات التأكيد القول إن دور الإلية العسكرية شهدت نوعاً من التراجع مع تحول طبيعة الصراع الدولي من صراع عسكري-إيديولوجي أبان الحرب الباردة إلى الدور المهيمن لصراع ثلاثي اقتصادي-تكنولوجي-حضاري في عالم ما بعد تلك الحرب.مما يعني إن القوة العسكرية عرضة للتغييرات المستمرة والمفاجئة.على عكس الجغرافية والاقتصاد اللذان يعدان أكثر ثباتاً.

رابعاً: الآلية العلمية-التكنولوجية

لا يخطئ من يظن أن العالم الذي عج بالمتغيرات التي شهدها أعقاب الحرب الباردة والتي غيرت أسس الأداء السياسي، وجد نفسه أمام عصر التناقضات تتجاهل فيه الإيديولوجيات وتزداد فيه الحاجة إلى التشريع. فقد اتجه العالم نحو عهد جديد بقدراته التقنية التي تنمو يوماً بعد يوم، وأصبح التداخل والتفاعل قائماً بين العالمي والإقليمي والمحلي وبين قوى السيطرة وقوى المقاومة، حتى أصبح هذا المستقبل في يد الأقدر على التحكم والتصرف في هذه المستجدات والمكتسبات. فمن حين إلى آخر أخذ العالم يخطو عبر مراحل تقدم علمي وتقني يغير الموازين الداخلية والخارجية ويقلب حياة الشعوب والدول رأساً على عقب، حتى بات التطور العلمي والتكنولوجي عنصر مهم في تغيير النظام الدولي وتحديد مكانة الدول ومستقبل القوة الوطنية[١٣١] إذ حقق التقدم العلمي التكنولوجي تغييرات جوهرية في حياة الإنسان والمجتمع واتسع مداها ورحاها حتى دبت تشمل ميدان الدبلوماسية والإستراتيجية والثقافة والاقتصاد وغيرت شكل الهرمية الدولية أيما تغيير وألغت الابتكارات العلمية عامل المسافة بين الوحدات الدولية[١٣٢]. فالحديث عن التغيير وإدارته لا يمكن أن يكتمل أو يستقيم إذا لم يرتبط بالتكنولوجيا الحديثة ودورها في إحداث التغيير. فكلاهما عنصر فاعل ومؤثر في الآخر. كما إن التقدم التكنولوجي يشكل واحداً من أهم العوامل المسؤولة على الإطلاق عن النمو الاقتصادي. فاليابان لم تصل إلى قدرتها التنافسية العالمية اليوم إلا بفضل تقدمها التكنولوجي[١٣٣]. كما إن القدرة التكنولوجية تمكن الدولة من بناء قوات عسكرية تعتمد التكنولوجيا الحديثة من نظم المعلومات وأقمار صناعية وأسلحة متطورة وهذا دونما شك يؤول إلى زيادة في دور الدولة في النظام الدولي ويرجح كفة التغيير لصالحها. وشكلت تلك الآلية

منغيراً مُهماً في بلوغ المكانة الدولية في النظام الدولي وبدت المجتمعات المرتبطة بالتكنولوجيا تتسارع بشكل مضطرد في التغيير[١٣٤]،بعد أن أصبح يدار من قبل أصحاب المعرفة وليس من أصحاب القوة،وهذا ما دفع البعض للقول أن الوسائل التكنولوجية والثقافية المتقدمة هي التي تؤدي إلى تحويل القوة العسكرية والاقتصادية إلى فعل ملموس هدفه شل قدرة الطرف الثاني على المقاومة..بعد أن أصبح النظام الدولي يستند إلى أسس ومرتكزات اقتصادية وتكنولوجية في المقام الأول،بالإضافة إلى الأسس والمرتكزات السياسية والإستراتيجية[١٣٥]،وبدت الثورة الذكية من ابرز آليات بناء ذلك النظام،وأخذت المجتمعات تستخدم التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات والثقافة المتطورة وتراكم الثروة وبناء الاقتصاديات القوية،كما هو الحال في الولايات المتحدة واليابان والصين وبعض الدول الأوربية،بعد أن بدت الهندسة المعمارية هي أساس بُنى التغيير كبديل للقوة في القرون المنصرمة[١٣٦]،فالدول التي تمتلك تقنيات سمعية بصرية حديثة ستكون قادرة على ممارسة سيطرة ثقافية على الدول المحرومة منها واكتساب مكانة عليا وبالتالي تصبح شخصية الثقافة الوطنية مهددة،وذلك ما أباح لنا القول بان من أسباب ضعف الدول العربية رغم غزارة مواردها الأولية كامن في افتقارها إلى التقدم العلمي والتكنولوجي... الخ.

وعلى صعيد ذا صلة،غدت التكنولوجيا تمثل حيزاً قوياً في قوة الدولة ومنها العسكرية،فالتفوق التكنولوجي يعني تفوقاً في الأسلحة الفتاكة مما يؤثر في ميزان القوى والمزاوجة بين الاقتصاد القومي والتكنولوجيا المتقدمة، والدولة التي تجمع بين الأمرين تحقق القوة وتزيد من مكانتها في النظام الدولي وتوظف التغيير لصالحها، ولاسيما إذا ما علمنا إن الثورة الذكية غيرت نمط الحروب التي انتقلت من حروب العصر الصناعي إلى حروب العصر التكنو-معلوماتي[١٣٧]،فحروب المستقبل على حد قول(وليم

بيري استعتمد على الذكاء الصناعي في ميدان التسلح العسكري. كما إن حسم الحروب سيكون لصالح الدولة التي تفرض سيطرتها على المجال الجو-فضائي حتى أصبح بإمكان شبكات الرادارات إن تراقب عن بعد كل التحركات العسكرية للخصوم[١٣٨]. فمئات الأقمار الصناعية المنتشرة عالمياً مثال ساطع على الأهمية البالغة للآلية التكنولوجية التي غدت قوة دفع لإحداث المزيد من التغييرات الشاملة في كافة جنبات العلاقات الدولية[١٣٩]. إذ بدا تأثير الثورة الذكية واضحاً وحاسماً كونها أمست عنصراً مهماً من عناصر التفوق والهيمنة في النظام الدولي. حتى أصبحت لهيكلية القوى الدولية دلالة تقنية معرفية. وأخذت القوى التي تمتلك هذا المتغير. بإمكانها القدرة على التنافس والتفوق على القوى الأخرى في النظام الدولي[١٤٠]. وهذا ما دفع الباحث للاعتقاد أن النظام الدولي بهيكلينه المرتقبة سترجح الصراع التكنولوجي والتكتلات الاقتصادية على الصراع الإيديولوجي والأحلاف والتكتلات السياسية بل هذا ما بدأنا نلمسه اليوم.

خامساً: الآلية المجتمعية-الثقافية

من المؤكد إن للشخصية المادية والمعنوية للوحدات الفاعلة في النظام الدولي. الأثر الفاعل في التأثير على سلوكه. وهذا ما كشفته لنا الحقب التاريخية لذلك النظام[١٤١]. فالمقومات الاجتماعية تعد من العوامل المؤثرة في تحديد مستوى مكانة الدول وتحديد اتجاهات الأمن القومي. لما توفره من إمكانات القوة أو ما تفرزه من أسباب ضعف قد تهدد بناء الدولة وتركيبتها الاجتماعية. فالتماسك الاجتماعي يؤدي إلى الاستقرار الداخلي وأن ضعف التماسك والاندماج الاجتماعي يقود إلى ضعف مكانة الدولة وعدم استقرارها. فالدولة التي يحظى نظامها السياسي بدعم اجتماعي داخلي تصبح قادرة على المبادرة السياسية الخارجية بشكل فاعل وعلى

العكس من ذلك في حالة انعدام أو قلة الدعم الاجتماعي الداخلي يؤثر بشكل سلبي في مكانة الدولة وبالتالي هذا ما قد يضعف مكانتها في النظام الدولي.وهذا ما يدلل على تأثر السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية[١١٢].

ولا ريب أن المستوى المعنوي يُعد عنصراً مهماً في بلوغ التغيير وتحديد مستوى مكانة الدولة. فالإيمان بان الخيارات السياسية للمجتمع عادلة وصائبة يولد تماسكاً اجتماعياً.ومن دون معنويات عالية يتعذر مواصلة المواجهة في ظل الأزمة أو الحرب وهذه المعنويات تتأثر باعتبارات دينية وثقافية مثل الحضارة ودورها في تحديد الهوية الشخصية للجماعة حيث الأفكار والمعتقدات[١١٣].لذلك فان الدول ذات الثقل الحضاري تؤثر في سلوكية أفراد مجتمعها وتطلعاتهم ومن ثم سلوكهم وهذا ما يجعل المجتمع مسؤولية بناء نموذج سياسي يتلاءم وذلك الإرث الحضاري[١١٤].أما المجتمعات التي تعاني من أزمة هوية فهي تعاني بالتالي من عدم وجود انتماء حقيقي لدى شعوبها وبالتالي ينعكس هذا على حدوث تخبط في إستراتيجيتها.

كما لا يمكن تجاهل حقيقة إن إدراك الدولة القومية لذاتها وإثباتها،وإرادة تلك الدولة تُعد مصدر رئيساً لقوتها. إي إن مقوم الإرادة يقصد به هنا إن سلوك وحدة دولية ما وفعالية دورها في البيئة الإقليمية والدولية لا يعتمد فقط على مقوماتها الذاتية،بل يعتمد على العلاقة الوثيقة بين امتلاك تلك المقومات وإرادة الوحدة السياسية على استغلال هذه المقومات بما يحقق أهدافها الخارجية.وهذه الإرادة تنبع من مصدرين هما:طبيعة الثقافة القومية السائدة في مجتمع الدولة.فليس بمقدور أي دولة أن تظهر بمنزلة الدولة العظمى من دون تطلع قومي غريزي للاضطلاع بذلك الدور،والاستقلال والسيادة في عملية اتخاذ قرارها الداخلي والخارجي على

حد سواء.وتنفيذ خططها وفقاً لِما تراه مواتماً لمصالحها القومية دون تدخل أية قوة أجنبية في ذلك[١١٥]وهذا ما يشكل داعماً لها في خلق التغيير أو توظيفه لصالحها.ولذا لا يكفي وجود إمكانات معينة لقيام الدولة بأداء دورها وصناعة التغيير دون توفر الإرادة والرغبة الجادة والعزم لدى صانع القرار على تنفيذ تلك الرغبة.فضلاً عن وجود ثقافة أصيلة غير مكتسبة تصبح الركيزة الأساسية والدعامة الأولى في خلق تلك الإرادة[١١٦].

والمتابع الفطن لِما سلف يجد إن التغيير الدولي جاء استجابة لمبدأ التأثير.فالقوى المالكة للتأثير تتحكم بمستقبل النظام الدولي من خلال التحكم بمفردات التغيير.إذ دللت سنن التاريخ.على إن الدول الطامحة تعمد على صناعة التغيير الدولي[١١٧]بعد توافر عنصري التغيير المادي والمعنوي هذا الأمر أصبح مطلب لابد منه لضمان المستقبلوالذي كان في السابق مجرد وهم.لعدم وجود رؤية واضحة وهذا يعود للشراكة العالمية غير الناضجة التي أنتجت فوضى متولدة من التغيير ذاته[١١٨].وبما إن القوة قيمة نسبية لذا فمن غير الممكن وصف طرف ما بانه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى.فتلكم المقارنة هي التي تحدد موقعه في هيكل ذلك النظام.فمثلاً نعتبر اليابان قوية اقتصادياً فيه مقارنة بروسيا الاتحادية إلا إنها لا تقارن بها عسكرياً.

وحريٌ بِنا القول:بإن كل قوى وآليات التغير المؤثرة في النظام الدولي لا تعمل بمعزل عن بعضها مهما تفاوتت وتباينت درجة تأثير كل آلية على الآليات الأخرى فهناك علاقة عضوية جدلية ما بينها تأثراً وتأثيراً. فلا يمكن للآلية العسكرية أن تعمل بمعزل تاماً عن الآلية الاقتصادية أو الآلية الثقافية.ويتوقف تأثير كل آلية حجماً ونسبة على مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية.فإذا كانت الآلية العسكرية لعبت دوراً مركزياً في النظام الدولي لفترة الحرب الباردة فضلاً عن الآلية

الجيوبوليتيكية والإيديولوجية بدرجة اقل.فان الآلية الاقتصادية فضلاً عن الآلية التكنولوجية غدتا تضطلعان بالدور المركزي في النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.إذا:هناك تأثير متبادل لتلك الآليات وبنسب متفاوتة فيما يخص بقية العوامل.

ومن خلال ما تقدم.يبدو أن تفاعل الآليات المتغيرة التي-أوردها الباحث-تحدد طبيعة عناصر القوة التي تتمتع بها الدولة.ومستوى مكانتها في النظام الدولي عالمياً أو إقليمياً أو دون ذلك.بيد أن ذلك التفاعل يرتبط بكيفية إدراك صانع القرار السياسي للعلاقة وتوظيفه لقدرات دولته في ضوء المتغيرات الخارجية.

الخاتمة..

تبعاً لما ذكر سابقاً في متن الدراسة ولما احتوته من مفاهيم ومصطلحات وما سطرته من عناوين.دعونا نقول إن النظام الدولي يحوي بداخله كل صور التفاعلات الدولية التي تغذيها أربعة مصادر رئيسية على الأقل:النظم الدولية الوظيفية سواء كانت هذه سياسية أو اقتصادية أو قانونية.النظم الدولية الإقليمية.ومن أمثلتها:منطقة أوربا الغربية وأفريقيا.ومنطقة الشرق الأوسط.وأمريكا اللاتينية.وشرقي أسيا..الخ.النظم القومية وهي اكبر النظم الدولية الفرعية وأوسعها نطاقاً لانها تضم كل الدول القومية التي تشارك في عضوية النظام الدولي بصفتها كيانات مستقلة ذات سيادة.٤.المنظمات الدولية من عالمية(Global)وإقليمية(Regional)والتي قد ترتبط في صورة أو أخرى بالنظم الدولية الوظيفية أو الإقليمية أو القومية بمفهومها السابق.أو بها كلها في نفس الوقت.

ومن ضمن ما خرج به الباحث من استنتاجات:إن مفهوم النظام الدولي الجديد يعد في واقع الأمر مفهوماً بسيطاً ومعقداً في الوقت عينه.فهو من

ناحية ينسم بالبساطة بحكم إننا نعيش ونشهد تطوراته وتفاعلاته لحظة بلحظة.ومن جهة أخرى يتسم بالتعقيد لاختلاف مفهومه من دولة لأخرى ومن مجال لأخر.بحكم تباين الأهداف المعلنة للنظام عن تلك الأهداف المضمورة.كما إنه لا يزال في طور التكوين.وهذا ما يعني انه ليس بالنظام الثابت ولا مبادئ دائمة له. وإنما هو شيء عارض ومرحلي.ويتعلق بموازين قوى معينة. كما ليس هو بالواقع القانوني القائم بل تسمية سياسية دولية تتميز بسطوة دولة واحدة على العالم والتحكم بقواعد القانون الدولي العام والأمم المتحدة والارتكان إلى ذرائع جديدة للتدخل.وإن ذلك النظام.شأنه شان الأنظمة التي سبقته.لا يعني الالتزام المطلق بالشرعية الدولية.وعليه.فان كلمة نظام في النظام الدولي الجديد لا تعني بحال من الأحوال انتفاء مظاهر العنف والفوضى واستخدام القوة في العلاقات الدولية.ورغم أن المنادين والمتحمسين للنظام الدولي الجديد يقدمونه للعالم على إنه نظام(جديد)يختلف اختلافاً كلياً عن جميع الأنظمة السابقة.من حيث انه يهدف إلى تأكيد سيادة القانون والمساواة وتحقيق الحرية..الخ.بيد أن أزمة الخليج الثانية وواقع الحال أثبتنا.إن النظام الراهن ما هو إلا امتداد في جوانب كثيرة منه.للأنظمة الدولية التي سبقته.فهذا النظام يرتكز على مبادئ قديمة لم تتغير كالمصالح القومية الأمريكية والسلوك البرجماتي.مع صياغة جديدة لتلك الأسس لتقدم في قوالب الشرعية.

عليه.إن النظام الدولي هو قيد تشكل مستمر ومن طبيعته شبه الثابتة تاريخياً هي التغير والتبدل المستمران سواء في الوحدات السياسية الفاعلة والمؤثرة فيه.أو في أنماط تفاعلاته.أو في شكله.وبحسب نوع التغيير الذي يمس الهياكل البنيوية للنظام ينتج عنه شكل للنظام الدولي.وظهور للوحدات(سواء كمسميات أم كعدد لقوى) السياسية المؤثرة وأنماط

للتفاعلات ولما كانت التفاعلات هي حصيلة أعمال الوحدات السياسية،بذلك تستحوذ الوحدات على المكانة الفاعلة في تشكيل النظام،وفق طبيعة عناصر القوة السائدة وكيفية استخدامها،فمن امتلك عناصر قوة تفوق على غيره،وعلى أساس عدد الوحدات الموجودة في قمة الهرم الدولي قد يصل التفوق إلى مستوى تشكيل نظام متعدد القوى،وقد يصل إلى مستوى وجود قوتين فحسب،وقد يصل إلى مستوى القطبية الأحادية.كما اتضح في الدراسة بأن بنية وهيكلية النظام الدولي تقوم على أساس التفاعلات السياسية المغذية للنظام من قبل فواعله الأساسية(دولاً أو سواها)لينتج آثاراً وانعكاسات كمخرجات تكون إما لصالح النظام أو ضده،والتي هي سبب استمراره من عدمه،والتي تسمى بالمتغيرات الدولية التي تحدد أنموذج النظام الدولي. ونتيجة للاعتماد المتبادل بين وحدات النظام،فأي تغيير إحداها يؤثر بدوره في حالة النظام واختلال توازنه وخلق توازن جديد بخصائص سلوكية جديدة تحكمها قواعد تنظيم يمكن أن نطلق عليها أنموذج النظام الذي يمثل أساس التحول والتغيير في سلوك وقواعد النظام،بالمقابل إن تغيير النظام الدولي يعتمد في وجوده على مجموعة من المؤثرات أو الآليات المترابطة التي تعين مساره وعلته والتي تجسد متغيرات القدرة على توظيف القوة بمستوياتها كافة،وان تفاعل تلك الآليات تحدد طبيعة عناصر القوة التي تتمتع بها الدولة ومن ثم مكانتها في النظام الدولي..بيد إن المتغير التكنو-اقتصادي(الاقتصاد الجديد المستند على تكنولوجيا المعلومات)أضحى المتغير الرئيس في رسم هياكل القوة في النظام الدولي،وبالتالي إنتاج الأنماط الجديدة من العلاقات والتفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية،التي تختلف عن الأنماط السابقة في الأهداف وكثافة التفاعل.

قائمة الهوامش والمصادر

(١) جامعة أكسفورد،قاموس أكسفورد الحديث لدارسي اللغة الانكليزية،منشورات ذوي القربى، شابك،٢٠٠٠، ص ص٥٢٤-٧٦١.

(٢) Webester's Ninth New Collegiate Dictionary : MA: Merrian Websteri Inc Publishers,١٩٩٠ ,P.٨٣٠.

(٣) Lapierre.J., Analyse Des Systems Politigues, P.U.F, France,١٩٧٣,P.P..٢٤-٢٥.

(٤) Richard Hopeman, Systems Analysis and Operations Management, Charles E.Merrill,Columbus,١٩٦٩,P.١٢٥.

(٥) Starr.H and Ruett, World Politics, The Menu for Choice, Freeman ,New York,١٩٨٥,P.P.١٣-١٨.

(٦) Robert A.Dahl, Modern Political Analysis,Prentice–Hall of India, New Delhi, ١٩٦٥, P.٩.

(٧) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،١٩٨٠،ص ص٤٣-٤٤.

(٨) David Eston, A Frame Work For Political Analysis, Englewood Cliffs, Prentice Hall, New Jersy,١٩٦٥,P.١٢.

(٩) نقلاً عن: أنيس كلود،النظام الدولي والسلام العالمي،ترجمة عبد الله العريان،دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٦٤،ص٤٣.

(١٠) K.J Holsiti, International Politics, A Frame Work for Analysis-Hall INC Newjersy,١٩٧٧,P.٣٠.

(١١) Joseph Frankel, International Relations In A Changing, Oxford University Press, New York,١٩٩٧,P.١٤٦.

(١٢) خليل إسماعيل الحديثي،الوسيط في التنظيم الدولي،مطبعة جامعة الموصل،الموصل، ١٩٩١،ص١٠.

(١٣) ميلود المهذبي،قضية لوكيربي وأحكام القانون الدولي،ط٢،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،ليبيا، ١٩٩٦،ص٣٦.

(١٤) علي يوسف الشكري،المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة،ايتراك للنشر،القاهرة، ٢٠٠٤،ص ص١٩-٢٠.

(١٥) خليل حسين،التنظيم الدولي:النظرية العامة والمنظمات العالمية،ط١،دار المنهل اللبناني للدراسات،بيروت، ٢٠١٠،ص٦٩-٧٠.

(١٦) Theodored A. Conlobis and James H. Wolf, Introduction to International Relations,١٩٩٠,P.٢٧٠.

(١٧) محمد طلعت الغنيمي،التنظيم الدولي:الأحكام العامة في قانون الأمم،منشاة المعارف،الإسكندرية،١٩٧١،ص ص١٨-٢٦.

(١٨) مصطفى احمد فؤاد،المنظمات الدولية:النظرية العامة،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية، ١٩٩٨،ص١٠.

(١٩) حسن نافعة،دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة،في:جميل مطر وعلي الدين هلال (محرران)،الأمم المتحدة:ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن:وجهة نظر عربية،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٦،ص١٦٥ .

(*) يثير مصطلحا النظام العالمي الجديد(New World Order)والنظام الدولي الجديد(New International Order)الكثير من اللبس والغموض حول أيهما الأجدر والأصح بالاستخدام وهذا راجع حتماً إلى الاختلاف في استخدام مصطلح(Order)ومصطلح(System)،والرأي الغالب؛إن الأول(Order)يُراد به قواعد وانتظام والتنظيم بين الدول وهو شكل من أشكال تنظيم العلاقات الدولية.أما الثاني(System)،فيراد به نظم أو نسق وهو النظام أو التنظيم داخل الدول،وهو يساعد على كشف أنماط التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية في السياسة الدولية سواء أكانت هذه الوحدات دولاً أو غيرها من وحدات المجتمع الدولي.وعليه فان المصطلح الغالب هو النظام بمعنى(Order)وليس مصطلح النسق (System)،الذي يعطي دلالات أدنى.إذ ثمة توجه نحو استخدام مصطلح العالمي مع مصطلح النظام،فإذا كان النظام الدولي يطلق على تفاعل دول العالم،في نظام شامل،فأن النظام العالمي هو مجموعة التفاعلات

بين مختلف الوحدات،وليس الدول فقط،وبالتالي فهو أكثر شمولاً من النظام الدولي وأكثر دقة وتلاءم مع متغيرات اليوم،ولاسيما الاقتصادية والتي تقدمتها تكتلات الإقليمية الجديدة والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها التي أصبحت أطراف فاعلة في النظام الدولي.للاستزادة حول هذا الموضوع انظر:سعد حقي توفيق،النظام الدولي الجديد:دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة،ط١،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، ١٩٩٨،ص٤٠.

(٢٠) حلمي بركات، حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١،ص٢٤٧.

(٢١) Paul Ekins,A New World Order,Rout Ledge,London,١٩٩٢,P.٢٢-٢٤.

(٢٢) باتريسيو نولاسكو،النظام العالمي الجديد:الأمم المتحدة(الشرعية الجائرة)،ط١،تعريب فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية، ليبيا،١٩٩٥،ص١٢.

(٢٣) جعفر حسن عتريسي، أمركة الأمم وصدام الحضارات: النظام العالمي الجديد والقيادة المنفردة،دار الهادي،بيروت، ٢٠٠٢،ص١٦.

(٢٤) حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي،دار الطليعة العربية،عمان،٢٠٠١،ص٨٥.

(٢٥) حسنين توفيق إبراهيم،النظام الدولي الجديد: قضايا وتساؤلات، الهيئة المصرية العامة ودار سعاد الصباح،القاهرة، ١٩٩٢،ص٨.

(٢٦) محمد موسى، أضواء على العلاقات الدولية والنظام الدولي،ج١،ط١،دار البيارق،بيروت، ١٩٩٣،ص ص٢٤٢-٢٤٣.

(٢٧) حول تلك الاتجاهات انظر:مايكل هاردت وانطونيو نيغري،الإمبراطورية:إمبراطورية العولمة الجديدة،ط١،تعريب فاضل جتكر،مكتبة العبيكان،الرياض،٢٠٠٢،ص٢٣.كذلك انظر:رباحي أمينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، القاهرة،٢٠٠١، ص ص٢٩-٣٠.

(٢٨) أحمد سيد أحمد، مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح مُمكن،ط١،مؤسسة الأهرام،القاهرة، ٢٠١٠،ص٦٩-٧١.

(٢٩) مروان سالم العلي،مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية:الاتحاد الأوربي أنموذجاً،مجلة قضايا سياسية،العدد ٢٦،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،٢٠١٢،ص١٢٦.

(٣٠) هنري كيسنجر،الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة عمر الأيوبي،الدار الأهلية للنشر،عمان، ١٩٩٥،ص٥٢٧.

(٣١) حول تلك الخصائص انظر:مارسيل ميرل،سوسيولوجيا العلاقات الدولية،ط١،ترجمة حسن نافعة،دار المستقبل العربي،القاهرة،١٩٨٦، ص٤٦١-٤٦٨.كذلك انظر:عبد القادر محمد فهمي،النظام السياسي الدولي:دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط١،دار وائل، عمّان،١٩٩٧،ص١١٥-١٤٠.كذلك انظر:سعد حقي توفيق،مبادئ العلاقات الدولية،ط١،دار وائل للطباعة والنشر،عمّان، ٢٠٠٠،ص٤٤-٥٠.

(٣٢) عادل عبد الحمزة ثجيل البديوي،تأثير المبادئ الجيوبوليتيكية على الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،٢٠١٢،ص١٤١-١٤٣.

(٣٣) ميتشو كاكو،رؤى مستقبلية:كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين،ترجمة سعد الدين خرفان،سلسلة عالم المعرفة(٢٧٠)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، ٢٠٠١،ص٥٦-٥٨.

(٣٤) جوزيف اس ناي،المنازعات الدولية: مقدمة للنظريةوالتاريخ،ترجمة أحمد أمين الجمل،الجمعية المصرية،القاهرة،١٩٩٧،ص١٧٠وما بعدها.

(٣٥) خالد المعيني الحافات الجديدة:التكنولوجيا وأثرها على القوة في العلاقات الدولية،ط١،دار كيوان للنشر،دمشق،٢٠٠٩،ص٢٥-٢٨.

(٣٦) Michael P. Todora, Economic Development in the Third World, ٤th, Longman, New York, ١٩٨٩, P.٢٦-٢٨.

(٣٧) بيتر جي كاتزنشتاين(محرراً)،الحضارات في السياسة العالمية:وجهات نظر جمعية وتعددية،ترجمة فاضل جتكر،سلسلة عالم المعرفة (٣٨٥)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،٢٠١٢، ص١٢.

(٣٨) عبد الكريم محمود برم،التقنية في الحرب:البعد الالكتروني،ط١،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،٢٠١٠،ص٢٥.

(٣٩) محمد عزيز شكري،الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن،ط١،دار الفكر المعاصر، دمشق، ٢٠٠٢، ص٩٣-٩٥.

(٤٠) Berry. N. and Ruskin M, An Introduction to International Relation,Englewood Cliffs,New Jersey,١٩٩٠, P.٤٩٠.

(٤١) Said A.and Lerche J.,Concepts of International Politics, Englewood Cliffs, New Jersey, ١٩٧٩,P.١٠١-١٠٧.

(٤٢) علي السلمي،اتجاهات جديدة في الفكر التنظيمي،مجلة عالم الفكر،العدد٤،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،(د.ت)،ص٧٣.

(٤٣) عزت السيد احمد، انهيار مزاعم العولمة: قراءة في تواصل الحضارات وصراعها، اتحاد الكتاب العرب،دمشق،٢٠٠٠،ص٢٨.

(٤٤) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين،ج١، المؤسسة العربية للدراسات،بيروت،١٩٨٣، ص٢٢٠-٢٢٣.

(**)تعد الفوضى"Anarchy"مفهوماً أساسياً في العلاقات الدولية وموضع الكثير من الجدل،فمعناها الحرفي هو"غياب الحكومة"لكنها كثيراً ما تستعمل كمرادف لعدم النظام والتشوش والارتباك،وبالمعنى الرسمي فإنها تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية،وبهذا المعنى فإنها بالتأكيد سمة من سمات النظام الدولي وتحدد الإطار الاجتماعي/السياسي الذي تحدث فيه العلاقات الدولية.انظر: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،ط١،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،دبي،٢٠٠٤،ص٣٧٤.

(٤٥) مارتن غريفيش، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص١٣-١٧.

(٤٦) مسلم بن علي بن مسلم،لماذا غزا صدام الكويت؟،ط١،ترجمة ميخائيل خوري، دار الساقي، بيروت،١٩٩٥، ص٢٣.

(٤٧) Kennth N. Waltz, Theory of International Politics, McGraw-Hill , New York ,١٩٧٩,P.٣٥-٣٨.

(٤٨) Hedley Bull,The Anarchical Society:A Study ofOrder in World Politics,Macmillan Press,London,١٩٧٧,P١٨٨

(٤٩) روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي،دار الكتاب العربي،بيروت،٢٠٠٩،ص٤٩.

(٥٠) زبغنيو بريجنسكي،الفوضى:الاضطراب العالمي عند مشارف القرن الحادي والعشرين،ط١،ترجمة مالك فاضل البدري،الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،١٩٩٨،ص٧٩.كذلك انظر: سعيد الصافي، سنوات المتاهة،نقوش عربية وسينصاد،تونس، ١٩٩٤، ص٥.

(٥١)بيتر هاسنر وجوستان قايبس،واشنطن والعالم: معضلة القوة العظمى،ط١،ترجمة قاسم مقداد،الهيئة العامة السورية،دمشق،٢٠٠٨،ص٦٠.

(٥٢) محمد خليفة، النظام الدولي بين المقصود والمنشود،مركز دراسات العالم الإسلامي،مالطا،١٩٩٢،ص١٣-١٥.

(٥٣) بشار الجعفري، منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد،ط١،دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤،ص٧٨.

(٥٤) موسى الزعبي،نظام دولي جديد أم بداية لهيمنة أمريكية جديد،ط١،مركز الدراسات الإستراتيجية،بيروت، ١٩٩٣،ص ص١٢٣-١٢٥.

(٥٥) روجيه غارودي،أمريكا طليعة الانحطاط في العالم،ط٢،تعريب عمرو زهيري،دار الشروق،القاهرة، ٢٠٠٠،ص ص١٩-٩١.

(٥٦) Michael Hirsh, Bush and the World, Foreign Affairs,September–October ٢٠٠٣, P.٦.

(٥٧)جينفير ويندسور،تشجيع الديمقراطيةومكافحةالإرهاب،ترجمة شاهر عبيد،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، ٢٠٠٤، ص٧٨.كذلك انظر:متروك الفالح،الغرب والمجتمع والدولةوالديمقراطية في البلدان العربية،ط١،دار الكنوز،بيروت،٢٠٠٤،ص٦٩وما بعدها.

(٥٨) سيار الجميل،العولمة والمستقبل:إستراتيجية تفكير من اجل العرب والمسلمين في القرن الحادي والعشرين،ط١،الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٠،ص ص٩٢-٩٣.كذلك انظر:عبد القادر محمد فهمي،النظام السياسي الدولي..دراسة في الأصول..،مصدر سبق ذكره،ص١٣٦

(٥٩) William Engdahl, How Imf Methods Destroyed Indonesia, E.I.R, Vol. ٢٥, No.٢٢, ١٩٩٨, P.٢٧-٢٩.

(٦٠) جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا،دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥،ص ٥٨.

(٦١) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين،ط٢،دار الفجر الجديد للنشر،القاهرة، ٢٠٠٤،ص١١-١٣.

(٦٢) Joseph S. Nye, Power and Interdependence, World Politics in Transition, Little Brown,١٩٧٧,P.١٢-١٧.

(٦٣) عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٣، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٤-١٦.

(٦٤) Morton Kaplan, New Approaches to International Relations, Martin Press, New York, ١٩٦٨,P.٩٦-٩٩. Also: K.J. Holisti, International Politics , A Framework Analysis, Prinitice Hall, New Jersey,١٩٧٤,P.٢٩-٣٤.

(٦٥) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ٢٠٠٠،ص١١.

(٦٦) Kelsen H., The Law of the United Nation, Stevens and Sons Limited, Fourth edd, London,١٩٦٤, P.٣٣١.

(٦٧) Mary Rose, Security Council Cauterization For Regional Peace, International Peace Keeping Journal,No.٣, ٢٠٠٦,P.١٢-١٦. كذلك:السيدمصطفى احمدأبوالخير،المبادئ العامةفي القانون الدولي المعاصر،ايتراك للنشر،القاهرة،٢٠٠٦،ص١٤٩.

(٦٨) john W. and Donald M.,The United Nations Confer on the Human Environment,Washington,٢٠٠٦,P.٧٨-٩٥.

(٦٩) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مبادئ القانون الدولي،ط١،المكتب الوطني للبحث والتطوير،طرابلس،٢٠٠٤،ص٦٨.

(٧٠) حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٨٣.

(٧١) Marcel Merle, Les Acteurs Dans Les Relation International Economic, Paris, ١٩٨٥, P.١٦٥.

(٧٢) Patrick Dallier and(Others),Droid International Public,Library General De Jurisprudence,Paris,١٩٩٩, P.٦٣٧.

(٧٣) مازن إسماعيل الرمضاني،السياسة الخارجية: دراسة نظرية،مطبعة دار الحكمة،بغداد، ١٩٩١،ص٢٧٣.

(٧٤) UNCTAD,Based on UNCTAD FDI/TNC Data Base,World Investment Report: Trans National Corporations, Market Structure and Comitation Policy, Annex Tables, ١٩٩٧, P.P.١-٢.

(٧٥) UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٠, United Nations Conference on Trade and Development, United Nations, New York and Geneva, ٢٠٠٠,P.٤-٩.

(٧٦) محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج١، ط٥، الدار الجامعية الدولية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٩١.

(٧٧) UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٤: The Shift Towards Services, Gneva ٢٠٠٥,P.٧-١١.

(٧٨)UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٨: The Shift Towards Services, Gneva ٢٠٠٩,P.٤-٦.

(٧٩) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٧، ص١٤٧.

(٨٠) تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات:العولمة والنمو والفقر،ط١، ترجمة هشام عبد الله، المؤسسة العربية،بيروت،٢٠٠٣،ص١٢٩.

(٨١)World Economy and International Economic Relations, Edited By Prof.R.Khasbulatov,Moscow,٢٠٠٦,P.٦١٦

(٨٢) Zibginew Brezinski, The Soviet Bloc: Unity and Conflict, Harvard University Press,U.S.A, ١٩٦٩,P.١١-١٣.

(٨٣) هيدلي بول،المجتمع الفوضوي:دراسة النظام في السياسة العالمية،ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،دبي،٢٠٠٦،ص ص٣٠٢-٣٠٨.

(٨٤) Boyd. G., The Conceptual Study of International Regions, Pergamon Press, New York, ١٩٨٠, P.P.٣-٤.

(٨٥) بول هيرست وبراهام طومبسون،ما العولمة؟الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم،ط١،ترجمة فالح عبد الجبار،دراسات عراقية،بغداد، ٢٠٠٩، ص١٨٩. كذلك انظر: يحيى اليحياوي، العولمة أي عولمة؟:أفريقيا الشرق والغرب، بلا،المغرب، ١٩٩٩،ص٨٥ وما بعدها.

(٨٦) Roseau. J., International Politics and Foreign Policy,Free Press, New York, ١٩٦٩,P.٢٩٠-٣٠٦. Also: Jahan Weidman, System Theory in International Relations, University of Jouthern Californing, ١٩٧٣,P.١٨-٢٥.

(٨٧) وليم وولفورث،استقرار عالم القطب الواحد،دراسات عالمية(٣٦)،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي،٢٠٠١،ص٧-٩.

(٨٨) شفيق المصري، النظام العالمي الجديد ملامح ومخاطر، ط١،دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢،ص ص٣٥-٣٦.

(٨٩) مارسيل ميرل،العلاقات الدولية المعاصرة:حساب ختامي،ترجمة حسن نافعة،الهيئة المصرية العامة،القاهرة،٢٠٠٥،ص٤٥وما بعدها.

(٩٠) Grant Hugo, Appearance and Reality in International Relations, Columbia UniversityPress,U.S.A,١٩٧٠,P.١٦٣

(٩١) Charles W. Kegley, World Politicos: Trend and Trans Formation,٥th, Smarten Press,New York,١٩٩٥,P.٨٨.

(٩٢) عبد الواحد الناصر،النظام العالمي الجديد:الخصائص والمشكلات الهيكلية،دار حطين،المغرب،١٩٩٦،ص١١٦.

(٩٣) منعم صاحي العمار،النظام الدولي الجديد: قراءة في التغيير الانتكاسي،في:مجموعة باحثين،اثر المتغيرات الدولية:رؤية مستقبلية،ط١، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس،١٩٩٥، ص٢٦.

(٩٤) عزيز القاضي،تفسير مقررات المنظمات الدولية،ط١،المطبعة العالمية،القاهرة، ١٩٧١،ص٢-٤.

(٩٥) Margaret Ball and Hugh Killough, International Relations, The Ronald Press Company, New York,١٩٥٦,P.٩٦.

(٩٦) عن ذلك التبدل،انظر:جوزيف سيرينسيوني،رعب القنبلة: تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها،ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب ، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي،٢٠٠٩، ص١١ وما بعدها.

(٩٧) Veron Van Deke, International Politics,٣rd Edition Prentice-Hall, Englewood Cliffs,New jersey,١٩٧٢,P.٢٣٧.

(٩٨) تشارلس اولبرتش، الحرب الباردة وما بعدها، تعريب فاضل زكي محمد، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد،(د.ت)، ص١٤.

(٩٩) Glenn Herald Snyder, Alliance Politics, Cornell University Press, ٢٠٠٧, P.٢٨-٣٨.

(١٠٠) مايكل جي هوغات،نهاية الحرب الباردة مدلولها وملابساتها،ترجمة محمد أسامة الخولي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٨،ص٢٢.

(١٠١) جان بيير شوفنمان، أنا وحرب الخليج، ترجمة حياة الحويك،دار الشروق للطباعة والنشر،عمان، ١٩٩٢،ص٨٠-٨٣.

(١٠٢) Hamish Mcraem, The world in ٢٠٢٠ London, Harper Collins Publishers, ١٩٩٤, P.١-٣.

(١٠٣) Lawrence Freedman, Order and Disorder in the New World, Foreign Affairs, No٧, ١٩٩٢, P.٧٢٧-٧٢٩.

(١٠٤) Yves Lacoste,La Geographie,Ca Sert D,Abord A Faire La Guerre Et La Decouverte ,France,PUF,١٩٨٥,P.١٠.

(١٠٥) فاضل زكي محمد،السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية،ط١،مطبعة شفيق،بغداد، ١٩٧٥،ص ص١٠٠-١٠١.

(***)ترجع فكرة ربط العامل الجغرافي بالعامل السياسي إلى العهد الإغريقي وتحديداً عند أرسطو في كتابه"السياسة"عندما تطرق للعلاقة بين المناخ والحرية.للاستزادة انظر:محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي،مبادئ العلوم السياسية،الدار الجامعية،الإسكندرية،١٩٩٨،ص٢١٣وما بعدها.

(١٠٦) نقلاً عن: بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى،المدخل في علم السياسة،ط٣،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،١٩٩٨،ص٦٤٨.

(١٠٧)جاسم محمد زكريا،مبدأ التوازن في السياسة الدولية:نحو نظام إنساني دولي جديد,منشورات إتحاد كتاب العرب,دمشق, ٢٠٠٩,ص ١١٨.

(١٠٨) مروان سالم العلي،مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة(العراق أنموذجاً)،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،٢٠١٠،ص ص١٠-١١.

(١٠٩) نقلاً عن:محمد علي العويني،العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية-التطبيق،ط١،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،١٩٨٢،ص٣٥.

(١١٠)Robert Hupe,Stranzs and Stefant Possony,International Relations Second Edition,New York,١٩٥٤, P.٥١.

(١١١) عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للنشر،الجزائر،١٩٩٢،ص٨١.

(١١٢)صبري فارس الهيتي،الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي،ط١,دار الكتاب الجديد،٢٠٠٠،ص٣١.

(١١٣) كاظم هاشم نعمة،الوجيز في الإستراتيجية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ١٩٨٨،ص١٥٩.

(١١٤) هايل عبد المولى طشطوش، مبادئ أساسية في العلوم السياسية، دار الكندي للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٦، ص١٢٩.

(١١٥) فيفلد رسُل(وآخرون)،الجيوبولتيكا:مفاهيم وتطبيق،ترجمة يوسف مجلي ولويس اسكندر، الكرنك للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٨٢،ص١٣١.

(١١٦) David L. Coombes, Representative Government and Economic Power, Ashgate Pub Co, ١٩٨٢. P.٦٦-٦٨.

(١١٧) Lester Thurow, The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World, W. Morrow, New York, ١٩٩٦, P.٥٨-٦٤.

(١١٨) K. Lepor, After the Cold War, Essays on the Emerging World, University of Texas, U.S.A,١٩٩٦, P.١٨١.

(١١٩) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية،الدار الجامعية للطباعة والنشر،جامعة بغداد، ٢٠٠٩،ص١٨٥.

(١٢٠)ايان رتليدج،العطش إلى النفط:ماذا تفعل أمريكالضمان أمنها النفطي؟،ترجمةمازن الجندلي،الدار العربية للعلوم،بيروت،٢٠٠٦،ص٢٠-٢٢

(١٢١) Lue Rensni,Post Cold War Strategy Trend in the Asia-PacificRegion-StrategicDigest,Vol.٢٥,No.١،١٩٩٥, P.٦١

(١٢٢) Conway W. Henderson, International Relations Conflict and Cooperation At the Turn of the ٢١st Century, McGraw hill, New York, ١٩٩٧,P.١٠١.

(١٢٣)ثامركامل الخزرجي،النظم السياسيةالحديثة والسياسة العامةدراسة معاصرةفي إستراتيجيةإدارة السلطة،دارمجدلاوي،عمان،٢٠٠٤،ص٨٦.

(١٢٤) بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى،ترجمة مالك البديري،الدار الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، ١٩٩٣،ص ص٥٢٩-٥٣٠.

(١٢٥) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير،ترجمة فؤاد شاهين،مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٣،ص١٧.

(١٢٦) مروان سالم العلي،مكانة التغيير في الاستراتيجيات الدولية:الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجاً،بحث قيد النشر في مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،بغداد،٢٠١٣.

(١٢٧) جمال زهران،منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي-الإسرائيلي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٦،ص٧٤

(١٢٨) كاظم هاشم نعمة، دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(١٢٩) Daniel J. Kaufman and (Others), Understanding International Relations, The Value Of Alternative Lenses, ٤th Edition, Binder, RR. Donnelly of Son's, ١٩٩٩, P.٥٧ -٦٤.

(١٣٠) نعوم تشومسكي(وآخرون)،حرب العالمين الأولى،ط١،ترجمة صبحي الحديدي،دار قرطبة للنشر والتوثيق، قبرص،١٩٩١،ص١٥-١٧.

(١٣١) أبو بكر سلطان احمد،التحول إلى مجتمع معلوماتي:نظرة عامة،سلسلة دراسات إستراتيجية(٧٧)،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،٢٠٠٢،ص٧ومابعدها.كذلك انظر:محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة،مصدر سبق ذكره،ص٥٥.

(١٣٢) جان كريستوفر روفين،أوهام الإمبراطوريةوعظمة البرابرة ونظرية مجابهة الشمال مع الجنوب،الدار الجماهيرية،طرابلس،١٩٩٥، ص٦١

(١٣٣) غريغوري كلارك،الاقتصاد العالمي:نشأته وتطوره ومستقبله،ط١،ترجمة أمين الأيوبي،الدار العربية للعلوم ناشرون،٢٠٠٩،ص١٨٥-١٨٨

(١٣٤) وليد عبد الحي،الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية،شركة الشهاب للتوزيع والنشر،الجزائر، ١٩٩١،ص١٠٧.

(١٣٥) أوريد شينكار،العصر الصيني:الاقتصاد الصيني الناهض وتأثيره على الاقتصاد العالمي وتوازن القوى،ط١،ترجمة سعيد الحسينة، الدار العربية للعلوم ومكتبة مدبولي،بيروت-القاهرة،٢٠٠٥،ص١٧٠-١٧٢.

(١٣٦) بول كندي(وآخرون)،هكذا يصنع المستقبل،ط١،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، ٢٠٠١،ص١٨٢.

(١٣٧) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط١، دار الرقيم للطباعة والنشر،بغداد، ٢٠٠٥،ص ص١٧٨-١٧٩.

(١٣٨) William J. Perry, Desert Storm and Deterrence, Foreign Affairs, Fall, June, ١٩٩١,P.٧٤-٨٢.

(١٣٩) عمر عبيد حسنة،العولمة: فرص وتحديات، المكتب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٣.

(١٤٠) جابرييل الموند وبنجهام باويل،السياسيات المقارنةفي وقتنا الحاضرنظرةعالمية،ترجمةهشام عبد الله،الأهلية للنشر،عمان،١٩٩٨، ص١٨٦.

(١٤١) Theadre A. Couloumbis and James H. Wolfesn, Introduction to International Relations Power and Justice ,Prentice-Hall Inc.,١٩٨٢, P.٧٠-٧٣.

(١٤٢) Joseph Frankel, The Making of Foreign Policy, Oxford University Press, New York, ١٩٦٥,P.P.٢٢-٢٣. Also: Carl Fredric, Foreign Policy in the Making, New York, ١٩٨٣, P.٥٠-٦٠.

(١٤٣) حسان شفيق العاني،الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي،مطبعة جامعة بغداد،بغداد، ١٩٨٦،ص ص٤٦-٤٧.

(١٤٤) صادق الاسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، المكتبة الوطنية،بغداد، ١٩٩٣،ص٢٢٢.

(١٤٥) Joel Samuel Migdal ,State Power and Social Forces, Cambridge University Press,U.S.A,١٩٩٤, P.١٥٨.

(١٤٦) محمدوقيع الله،الصين في القرن القادم تحولات ميزان القوى،مجلةقراءات سياسيةالعدد٣،مركزدراسات الإسلام والعالم،واشنطن،١٩٩٥،ص٩

(١٤٧) James Cable, The Political Influence of Naval Force in History, Palgrave Macmillan,١٩٩٨,P.٥٩.

(١٤٨) زبغنيو بريجنسكي،الشراكة غير الناضجة،مجلة شؤون سياسية،العدد ٤،ترجمة حسام سري،مركز الجمهورية للدراسات الدولية،بغداد، ١٩٩٤،ص٥٧.